

تاريخ الإرسال (2018-11-15)، تاريخ قبول النشر (2019-03-02)

- 1 أ. عبد الرحيم عبد الحافظ الضرابعه اسم الباحث الأول:
د. دلال علي زريقات اسم الباحث الثاني:
3 أ. د. قاسم محمد الدويكات اسم الباحث الثالث:

- 1 اسم الجامعة والبلد (للأول) الأردن - الجامعة الاردنية - كلية الآداب - قسم الجغرافيا
2 اسم الجامعة والبلد (للثاني) الأردن - الجامعة الاردنية - كلية الآداب - قسم الجغرافيا
3 اسم الجامعة والبلد (للثالث) الأردن - جامعة اليرموك - كلية الآداب - قسم الجغرافيا

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: drabeh2005@yahoo.com

التجربة التنموية التركية ودورها في تعزيز قوة الدولة السياسية

المخلص:

ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالتنمية السياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان والديموقراطية، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تلك العلاقة ومدى تباينها في التجربة التنموية التركية، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور التجربة التنموية ومدى ارتباطها بالتنمية السياسية وتعزيز الديمقراطية، واستخدمت المنهج المقارن لتتم مقارنة التجارب التنموية للحكومات التركية قبل تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم عام 2002م وبعده.

وتوصلت الدراسة إلى أن تركيا شهدت نهضة تنموية شاملة في مطلع القرن الحادي والعشرين، متخذة منهاجاً مستقلاً يوازن بين الحداثة والتبعية، وأن حزب العدالة والتنمية استثمر ثقة الشعب التركي في انتخابات 2002، بالعمل على تنمية الموارد البشرية والطبيعية وتوزيع عوائد التنمية بعدالة، وكذا ترسيخ مبادئ الديمقراطية وسن التشريعات الناظمة للدولة المدنية، بهدف تحقيق رفاهية الشعب التركي، بإحداث التنمية الشاملة وتعزيز مكانة الدولة التركية.

كلمات مفتاحية: الجغرافيا السياسية، التنمية، الإصلاح الإداري، الاقتصاد التركي، حزب العدالة والتنمية، الديمقراطية، قوة الدولة.

The Turkish Development Experience and its Role in Strengthening the Political Power of the State

Abstract:

Economic development is closely linked to political development, social justice, respect for human rights and democracy. This study aims at revealing this relationship and its extent in the Turkish development experience. The historical approach has been used to trace the stages of the development experiment and their relevance to the political development and the promotion of democracy. It also used the comparative approach to the development experiences of Turkish governments before the AKP took office in 2002 and beyond.

The study concluded that Turkey witnessed a comprehensive development renaissance at the beginning of the twenty-first century, taking an independent approach that balances modernity and subordination. It also concluded that the AK Party invested the confidence of the Turkish people in the 2002 elections by working on developing the human and natural resources, distributing the revenues of development fairly, consolidating the principles of democracy, enacting legislation governing the civil state, and achieving the welfare of the Turkish people by bringing about comprehensive development and strengthening the status of the Turkish State.

Keywords: Political Geography, development, administrative reform, the Turkish economy, the Justice and Development Party, democracy, the power of the state.

المقدمة:

ارتبطت عملية التنمية للبلدان النامية بتغيرات في هيكلها الاقتصادي شملت مجموعة من العمليات المتضمنة تحويل المجتمعات الزراعية الريفية أساساً إلى بلدان أكثر إنتاجاً وتحضراً، فقد تبين أن لعمليات التصنيع وإعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات دوراً فاعلاً في معالجة حالة الاختلال في الهيكل الاقتصادي، وتبنت السياسة الاقتصادية التركية منذ مطلع هذا القرن برنامجاً متكاملًا للاستقرار والتكيف الهيكلي، واعتمدت في برامجها على سياستين أساسيتين، الأولى: سياسة الاستقرار التي تهدف إلى تغيير نمو الطلب المحلي الاستهلاكي. والثانية: سياسة هيكلية ترمي إلى الإصلاح الهيكلي للمؤسسات وإعادة تخصيص الموارد بما ينسجم وتحقيق الكفاءة الفنية (الانتاجية) والكفاءة الاقتصادية (التوزيعية)، وذلك من خلال الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على آلية السوق، وتعد التغيرات الهيكلية عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية.

اهتمت الدراسات العربية بعلاقات تركيا الدولية، كعلاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية، ومحاولاتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعلاقتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والكيان الصهيوني، وانعكاس ذلك على الأمن القومي العربي، كما ركزت على مضامين الأدوار السياسية والدبلوماسية منها والاقتصادية والأمنية والدفاعية في منطقة الشرق الأوسط، أما الإصلاحات الداخلية الاقتصادية والسياسية والدستورية والاجتماعية التي ركزت على تنمية الموارد الجغرافية الطبيعية منها والبشرية فقد كان لها الأثر البالغ في تقدم المجتمع التركي وبناء الدولة التركية الحديثة، فإنها لم تحظَ باهتمام كبير من قبل أصحاب القرار السياسي والباحثين في البلدان العربية، لذا تهتم هذه الدراسة بالتنمية والإصلاح الداخلي في تركيا، لتؤكد أن الإصلاح الداخلي في أي دولة ليس بالأمر الصعب، إذا توافرت الإرادة السياسية، وأن التنمية الداخلية والاستثمار الأمثل للموارد هو سرُّ قوة الدولة التركية المرتكز على اقتصاد قوي وتضامن شعبي مريح.

وقد تم اختيار التجربة التنموية التركية لما لها من أثر واضح في حالة الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي تشهده تركيا في فترة تولي حزب العدالة والتنمية دفة الحكم (2002-2017 م)، حيث شهدت تركيا نهضة في مختلف جوانب الحياة، فعلى الصعيد الاقتصادي احتلت تركيا المرتبة (15) بين الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من (180) مليار دولار إلى (800) مليار دولار، ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (2180) دولار إلى أكثر من (12000) دولار، كما ارتفعت الصادرات من (36) مليار دولار إلى (158) مليار دولار، وانخفض الدين العام من (74%) إلى (33%) من الناتج المحلي خلال الفترة ذاتها، وارتفعت العائدات المحلية السنوية إلى حوالي (800) مليار دولار مقابل (230) مليار دولار عام 2002، كما ساهمت التجربة التنموية في تطور قطاع النقل بكافة أشكاله، حيث احتلت الخطوط الجوية التركية المرتبة الأفضل أوروبياً بعد أن كانت في المرتبة العشرين (Vural.2011)، وفي مجال التعليم فقد تواصل التحسن في مستوى معرفة القراءة والكتابة حتى انخفضت نسبة الأمية من (90%) عام (1923م) إلى أن وصلت إلى (1.8%) بين الذكور و (9.2%) بين الإناث عام (2014م)⁽¹⁾.

مشكلة الدراسة:

نظراً لدور تركيا الفاعل على مستوى دول الجوار الجغرافي، والمؤثر على المستوى الإقليمي والدولي، تستقصي هذه الدراسة فواعل التجربة التركية في التنمية المحلية، والتي أدت إلى نقلة نوعية متميزة، ليس على المستوى المحلي والإقليمي فحسب، بل وعلى المستوى العالمي، وتحاول الدراسة استكشاف طبيعة النظريات التنموية المستخدمة في التجربة التركية وعوامل نجاحها. وتحلل هذه الدراسة مجمل العوامل التي أدت إلى نجاح التجربة التنموية التركية، حيث بقيت الدولة التركية تراوح مكانها اقتصادياً وتنموياً منذ تولي كمال اتاتورك الحكم عام 1923 وحتى تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، وبيان العلاقة بين التنمية السياسية والتنموية الاقتصادية هو أحد غايات هذه الدراسة.

(1)-Fazal RIZVI(2009). *Education and Globalization*, University of Illinois at Urbana-Champaign.p8, USA .

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:-

1. ما مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي التركي في العقدين الأخيرين؟
2. ما دور حزب العدالة والتنمية والقيادة التركية الجديدة في العملية التنموية؟
3. كيف ساهمت التنمية المتكاملة في بناء قوة الدولة التركية داخلياً وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية؟
4. أي النظريات التنموية استخدمت في دوران عجلة التنمية في تركيا وتعزيز مكانتها؟
5. ما أبرز نماذج وأولويات خطط التنمية التركية؟

أهمية الدراسة:

يحظى موضوع التنمية باهتمام العالم عامة والدول النامية خاصة؛ وذلك لما تحثه التنمية من تطور للقطاعات الإنتاجية والخدمية على المستوى المحلي والقطري والإقليمي، ودراسة التجربة التنموية التركية يعد موضوعاً إقليمياً مهماً له من الحيوية على الساحة السياسية والدولية ما يجعله جديراً بالدراسة، وذلك لأن تركيا تشكل اليوم محوراً هاماً في ساحة المتغيرات الدولية، ولما تشهده من حراك سياسي واقتصادي له انعكاساته على العالم العربي عموماً وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص.

وتبرز أهمية دراسة الجانب التنموي والاصلاحات الداخلية للدولة التركية باعتبارها أحد أهم العوامل المساعدة في فهم وتحليل التوجهات السياسية والعلاقات الخارجية واستقرارها، ولما تسهم به من تفسير للدور التركي الإقليمي الحالي في عدد من قضايا المنطقة، ولما لها من دور كبير في رسم التوجهات السياسية وصناعة القرار وبناء قوة الدولة التركية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع تطور التجربة التنموية التركية، ومدى ارتباطها بالتنمية السياسية وتعزيز الديمقراطية، بهدف فهم الحاضر على ضوء الأحداث التاريخية الموثقة؛ لأن الأحداث السياسية أو الاقتصادية لا يمكن فهمها بشكل واضح دون التعرف على تاريخها⁽¹⁾، كما استخدم المنهج المقارن للمقارنة بين استراتيجيات التنمية قبل تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002 وبعده⁽²⁾.

منطقة الدراسة: حدودها المكانية والزمانية

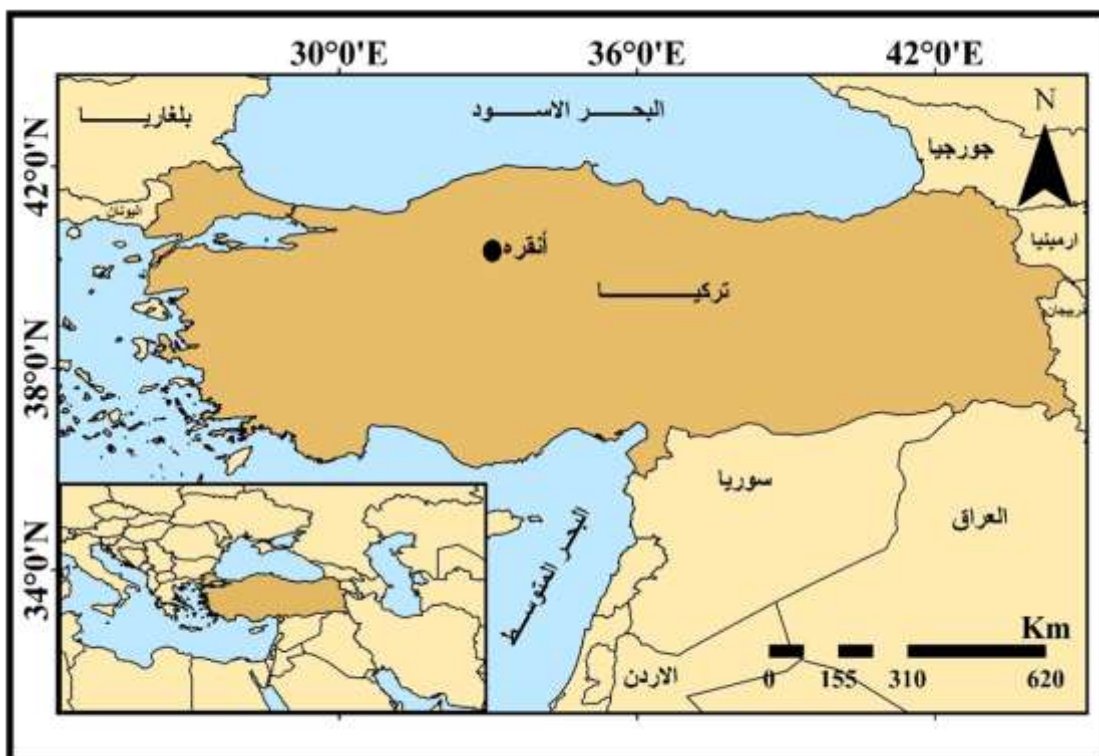
ساهمت الخصائص الجغرافية التي تتمتع بها تركيا بشكل واضح في أحداث التجربة التنموية التركية، ومن هذه الخصائص امتداد أراضي تركيا على موقع استراتيجي بين قارتي آسيا وأوروبا، ويشكل الجزء الآسيوي الأناضول حوالي 97% من مجموع أراضيها، بينما يشكل الجزء الأوروبي (ترافيا) ما نسبته 3% من مجمل مساحة البلاد، وتعد تركيا بموقعها هذا حلقة وصل بين الشرق والغرب كما يتضح من الشكل (1)، وتبلغ حدود تركيا حوالي 9.848 كم، منها 7.200 كم شواطئ بحرية؛ على بحر إيجه، والمتوسط والأسود، وتقاسم باقي حدودها مع ثماني دول أخرى؛ جورجيا (252 كم)، أرمينيا (268 كم)، إيران (499 كم)، أذربيجان (9 كم)، سوريا (822 كم)، العراق (352 كم)، اليونان (206 كم)، بلغاريا (240 كم)، وبلغ عدد السكان حوالي 80 مليون لعام 2017، بينما تبلغ المساحة الإجمالية لتركيا 783562 كم² (3).

شكل (1) خريطة تركيا (منطقة الدراسة)

(1) - ظاهر، سعدون شلال ورحمن حسين، 2014، فلسفة علم المكان في الجغرافية السياسية، مجلة البحوث الجغرافية ع(19)، ص(67-69).

(2) - فايزه، صحراوي، 2003، السياسة الخارجية المقارنة:- مدخل مفاهيمي، جامعة ابي بكر، تلمسان، الجزائر. ص 2-4.

(3) - علي، عبدالقادر محمد(2016). الموقع الجيوسياسي لتركيا وأهميته الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات. ص



اما من ناحية الحدود الزمانية للدراسة فسيتم مناقشة التجربة التنموية التركية ودورها في تعزيز قوة الدولة خلال فترة تولي حزب العدالة والتنمية السلطة بعد انتخابات 2002 ومقارنتها بالتحديات التي سبقت ذلك.

مفهوم التنمية وتطوره:

اتفق الباحثون على عدم وجود مفهوم واحد للتنمية، كما اتفقوا أيضاً على تطور مفهوم التنمية عبر عدة مراحل بدأت باقتصاره على الجانب الاقتصادي، وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى دخل الفرد، غير أن الدراسات أثبتت عدم صحة هذا المفهوم والذي يختزل التنمية بنمو دخل الفرد؛ فقد شهدت بلدان عديدة معدلات نمو للدخل قريباً من المعدل المرغوب فيه (6%) في حين بقيت مستويات المعيشة دون تحسن واستمرت قطاعات عديدة تعاني من التخلف، ولم تنكمش الفجوة بين الأغنياء والفقراء⁽¹⁾.

وشهدت التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولاً في مفهومها وشمولها وأهدافها، و تحول هدف التنمية من مجرد تعظيم نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان، ورفع مستويات معيشتهم⁽²⁾، إلى أن ارتقى مفهوم التنمية كظاهرة مركبة يتضمن حدوث تحولات عميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، ونشر الرفاه والأمن والاستقرار والتحرر من التبعية، وتوزيع نتائج هذه التنمية على مناطق الدولة بعدالة⁽³⁾، وتجاوزت التنمية بمفهومها الحديث لتأخذ منحى يُعرف بالتنمية البشرية، أي ربط العلاقة بين البشر والتنمية، ليس فقط لأن البشر عنصراً من عناصر التنمية بل أيضاً لأنه غاية التنمية⁽⁴⁾، وقد تعددت تعريفات التنمية وتوحدت أهدافها وفيما يلي مجموعة من التعريفات لمفاهيم التنمية.

(1)- عبدالعال ، احمد محمد (2011). *جغرافية التنمية مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية*، جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة . ص 3.
(2)- الزيايدي ،حسين عليوي(2013). الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 12، جامعة بابل، العراق . ص 455 - 470 .
(3)- العيسوي ، ابراهيم (2001). *التنمية في عالم متغير*، دار الشروق ، القاهرة. ص 10 - 22.
(4)- حجيبة، رحالي وبوخالفه (2012). *التنمية: من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر*. المركز الجامعي، جامعة تيبازة ، الجزائر. ص13.

وعرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية عام (1956م) على أنها: العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية؛ لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها نحو الأفضل⁽¹⁾.

مفهوم التنمية المستقلة: ويتضمن مفهوم التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات أيضاً ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة والاحتمالية بأعلى درجة من الكفاية، واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس الراسخ لبناء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، دون أن ينفي هذا المفهوم لاستقلال التنمية إمكانية اللجوء إلى مصادر المعونة الخارجية⁽²⁾.

مفهوم التنمية الشاملة والمتكاملة: تتميز الخطة التنموية الناجحة بالشمول والتكامل؛ فأما الشمول فإنه يعني تغطية الخطة لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من زراعة وصناعة وخدمات صحية وثقافية واجتماعية وسياحية ومعلوماتية وإسكانية وتموينية ورياضية وعمالية، وأما التكامل فإنه يعني تنفيذ المشروعات التي تتضمن أكثر من قطاع في آن واحد، بحيث تتكامل التنمية الوطنية مع التنمية القومية والتنمية الإقليمية، وتتكامل التنمية الريفية مع التنمية الحضرية⁽³⁾.

مفهوم التنمية الريفية المتكاملة: هناك من يحددها باعتبارها عملية تعليمية أو أنها مدرسة للديمقراطية أو أنها تنمية زراعية أو تنمية اجتماعية... الخ، ولكن في حقيقة الأمر فإن تنمية المجتمع الريفي تتضمن كل تلك العناصر⁽⁴⁾. وتعرف التنمية الريفية المتكاملة على أنها ذلك النوع من التنمية الذي يتعامل مع جميع مشكلات الريف مع التركيز بشكل أساسي على حاجات السكان الأكثر فقراً، وهي مجموعة من البرامج والمشاريع التي تنفذ في المنطقة الريفية بقصد إحداث تغييرات⁽⁵⁾.

الدراسات السابقة

دراسة (العلو، 2013) بعنوان: تركيا: الانعطاف الخاطفة والتحول الكبير، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تدخل الجيش التركي بالسلطة ونظام الحكم، وعدد الانقلابات التي نفذها الجيش ضد السلطة المدنية المنتخبة ومبرراتها، ثم التعرف على أداء حزب العدالة والتنمية منذ وصوله لسدة الحكم في عام 2002م، والإنعطاف الكبيرة التي حققها نتيجة السياسات والممارسات التي أفضت إلى تحييد الجيش بعد أربعة انقلابات، وجعله تابعاً للسلطة التنفيذية وحامياً للبلاد وليس مراقباً ومقيماً للأداء الحكومي.

وتمثلت الانعطاف الخاطفة في الخطوة الاستباقية للحكومة التركية بقيادة اردوغان في تنقية العلاقات مع روسيا بعد حادثة إسقاط الطائرة، وكذلك التوصل إلى تفاهات مع الكيان الصهيوني حول الأزمة التي نشأت حول سفينة مرمرة والمفضية إلى رفع الحصار عن قطاع غزة، ويقدر ما كان انقلاب 2016 مفاجئاً كانت هذه الإجراءات التي سبقت الانقلاب مفاجئة وصادمة أكثر، حيث أخرجت الحكومة التركية من عزلتها ولجمت الانقلابيين. وخلصت الدراسة إلى أن حزب العدالة والتنمية عمل على إجراء العديد من المراجعات الداخلية لمحاولة احتواء التوترات الداخلية ومعالجة أسبابها سواء المفتعلة من جهات مصلحة أو دولية وخاصة بعد انتخابات حزيران/ يونيو 2015، والتي من شأنها سحب المبررات الموجبة لأي انقلاب محتمل⁽⁶⁾.

(1) - الحسن ، عبد الرحمن محمد(2013). دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان ، مجلة الباحث ، السودان. ص116 .

(2) - صالح ، حسن عبدالقادر (2002). التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية : دراسة تطبيقية على الوطن العربي. دار وائل ، عمان؛ زرقين، عبود واخرون(2013). نحو استراتيجية تنموية مستقلة للاقتصاديات العربية، مجلة أبعاد اقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر. ص181.

(3) - كافي، مصطفى يوسف (2017).التنمية المستدامة، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن . ص8.

(4) - شريف ،محمد عمر(2011). تنمية المجتمع الريفي ، جامعة تكريت، كلية الزراعة ، العراق؛ زيوش، سعيد(2000). دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر. ص15.

(5) - قشوع ، منال محمد نمر(2009). استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين . ص27.

(6) - العلو، ساشا.(2016). تركيا : الانعطاف الخاطفة والتحول الكبير ، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

دراسة (علام، 2017) بعنوان: صعود القطب الإقليمي التركي بين مقتربات التحديث والتبعية، وسعت الدراسة إلى البحث في نظريات التحديث Modernization والتبعية Dependency كاقترابات لدراسة الخبرة التنموية لتركيا العدالة والتنمية، ودراسة السياسة الإقليمية التركية كقطب شرق أوسطي صاعد، في ضوء واقع السياقات الإقليمية المحيطة، ثم رسم عدد من السيناريوهات المستقبلية للصعود الإقليمي التركي، وأدراك صانع القرار التركي جيداً أن البعد الديني سوف يزيد من قوة أنقرة التنافسية إقليمياً، وناقشت الدراسة ماهية الصعود الإقليمي التركي، وفقاً لمقتربات نظريتي التحديث والتبعية، هل هو انقسام محسوب هادئ ومتدرج، بعيداً عن التبعية للمنظومة القيمية الغربية السائدة، باتجاه نموذج تركي جديد يعزز هوية البلاد الحضارية الإسلامية، أم إنه مجرد إعادة تموضع في الحاضنة الغربية.

وخلصت الدراسة إلى أن خلق القطب التركي سيكون هدفاً لعدد من القوى الدولية والإقليمية؛ باعتبار أن تركيا قوة مستقلة عن التبعية يعد أمراً غير مقبول لدى الإدارة الأوروبية ووريثتها الأمريكية، وإزاء ذلك رسمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات رئيسة مستقبلية للقطب التركي الصاعد وهي: سيناريو النجاح والمضي قدماً، وسيناريو الاحتواء الجزئي أو المواءمة، وسيناريو الاحتواء الكلي أو الترويض، مشيرة إلى أن كافة الاحتمالات مطروحة، وأن الجزم بأي من تلك السيناريوهات يعتمد على قدرة القيادة التركية الراهنة في عبور المرحلة التالية للمحاولة الانقلابية الفاشلة بنجاح، على الصعيدين الداخلي والخارجي (1).

دراسة (إبراهيم، 2018) بعنوان: التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الظروف الاقتصادية والسياسية التي سبقت صعود حزب العدالة والتنمية ودور الجيش الحاسم في مجريات الأحداث، ثم ناقشت الدراسة الاجراءات التي اتخذها الحزب بعد 2002 وتبنيه البرنامج الإصلاحي، الذي تضمن انتهاز الانفتاح الاقتصادي والخصخصة، والتقارب مع اوربا ومواصلة السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ودعم وتشجيع الاستثمار وتقديم الحوافز، والحفاظ على العلاقة مع الشركات الكبرى رغم معاداتها للحزب الحاكم وقيادته كاستراتيجية للخروج من الأزمة معتمداً على رؤية اقتصادية شاملة.

وخلصت الدراسة إلى أن وضع الاقتصاد التركي بعد تطبيق البرنامج الإصلاحي لحزب العدالة والتنمية شهد تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي التركي، وتسارع في النمو الاقتصادي، وحدث استقرار اقتصادي مع حملات التنمية التي زادت من رفاه الشعب التركي، وتم رفع مرتبات المتقاعدين، وتقليص الديون بشكل كبير، ومحاربة الفقر وتوزيع الثروة بعدالة، وتوجت هذه النجاحات بالتعديلات الدستورية الأخيرة وفقاً لرغبة الشعب التركي وتلبية لطموحات القيادة التركية (2).

دراسة (Turkish State Planning Organization.2006) بعنوان: استراتيجية التنمية الريفية الوطنية في تركيا، وهدفت الدراسة إلى تعريف الريف بانها تلك المستوطنات الحضرية التي لا يزيد عدد سكانها عن 20.000 نسمة، وهدفت كذلك إلى وضع إطار سياسة شاملة لأنشطة التنمية الريفية، واقتراح أساس لخطة التنمية الريفية الوطنية خلال (2001-2023 م). وناقشت الدراسة مبادئ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية التي تعتبر التنمية الريفية مجموعة مكملة من الأنشطة المخطط لها مع نهج متعدد القطاعات مع مراعاة الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتنوعة محلياً والاحتياجات والإمكانات والديناميكيات، التي تستند إلى الاستخدام المستدام للموارد، وعلى أساس إزالة أوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية عن طريق زيادة مساهمة المناطق الريفية في الاقتصاد الوطني وتعزيز رفاه سكان الريف.

(1) - علام، مصطفى شفيق. (2017). صعود القطب الإقليمي التركي بين مقتربات التحديث والتبعية، مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة.

(2) - إبراهيم، مصطفى. (2018). التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002، المعهد المصري للدراسات.

وتوصلت الدراسة الى ان اسباب نجاح هذه الاستراتيجية حتى الان عائد الى التمسك بالمبادئ التي بنيت عليها واهمها اعتماد نهج التخطيط الحديث ، وتشكيل المشاريع وفقاً للخصائص والاحتياجات المحلية ، والتشاور مع المعنيين، و اختيار المشروعات ذات الأولوية الحقيقية، وكذلك الحفاظ على أهمية المكونات الاجتماعية والبيئية⁽¹⁾.

دراسة (Celebioglu .2009) بعنوان: التباين المكاني للمناطق التركية: تحليل واستكشاف بيانات مكانية، وهدفت الدراسة الى إجراء تحليل استكشافي للبيانات المكانية والتعرف على مستوى التنمية والنمو في المناطق التركية والبالغه (76) منطقة خلال الفترة (1995-2001). وناقشت الدراسة السياسات والخطط التنموية المنفذة خلال مراحل زمنية مختلفة بهدف ضمان التنمية في المناطق الشرقية الأقل حظاً من التنمية، من خلال التركيز على عاملين يؤثران على عدم المساواة الإقليمية وهما رأس المال البشري والاستثمارات العامة. وأكدت الدراسة ان الجزء الغربي من البلاد أكثر تطوراً بكثير من اراضي الجزء الشرقي ، من خلال أدوات الإحصاء المكاني التي تفصح عن وجود تباين مكاني في التنمية، يعكس عدم وجود تجانس في توزيع المؤشرات التنموية المحلية في المناطق التركية كصفة للاقتصادات الإقليمية التركية لبضعة عقود؛ مثل عدم المساواة والعدالة في توزيع النمو وفي الدخل والرواتب والاعتماد على الزراعة وضعف قطاع الصناعة، والفجوة في مستوى التعليم ، وتدفق المهاجرين من الشرق إلى الغرب، وكذلك وجود تفاوت في البنى التحتية، ومدى وفرة الاستثمارات، ونسب التحضر .

وتوصلت الدراسة الى ان كل تلك الجهود لم تتجح في ردم الفجوة وقد زاد التفاوت بين المناطق التركية الشرقية والغربية خلال الفترة 1980-2001. كما توصلت الى أن المناطق التي تلقت معظم صناديق التنمية الإقليمية لم تنمو بشكل أسرع من المناطق الأكثر تطوراً في الغرب التركي، ووجدت أن عدم المساواة قد زادت، ووصت الدراسة الى أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل للتخلص من تلك الفجوة⁽²⁾ .

وتميزت هذه الدراسة عن سابقتها من الدراسات بتوقيتها؛ حيث جاءت هذه الدراسة وتركيا تشهد حراكاً سياسياً ودوراً غير مسبق محلياً وإقليمياً وعالمياً، كما أنها جاءت مفسرة لأسباب القوة والنفوذ الخارجي الحالي الذي تتمتع به تركيا إقليمياً ودولياً، بما تشهده من نهضة تنموية داخلية مكنتها من القيام بهذا الدور .

نظريات التنمية:

ظهرت معظم النظريات المرتبطة بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية في خمسينيات القرن العشرين؛ نتيجة لتنامي معدلات التخلف، وتعاضم حركات التحرر الوطني في الدول النامية، والتي ركزت في مجملها على البحث عن نموذج للتنمية لبناء اقتصادها وتعزيز استقلالها السياسي، وعلى كيفية مواجهة المشاكل الأساسية للدول الأقل نمواً، والتي تعاني من الفقر والتخلف والتبعية⁽³⁾. يوجد اتجاهان لتفسير ظاهرتي التنمية والتخلف في المجتمعات الإنسانية الحديثة، يتنافران منهجياً لاعتبارات الفكر الايدلوجي لكل منهما، ويندرجان تحت عنوانين جامعين هما: التحديث Modernization والتبعية Dependency ، وقد يكون الاتجاه الثاني ردة فعل بالأساس على أفكار الاتجاه الأول⁽⁴⁾.

نظرية التحديث (Theory of modernization) : ظهرت نظرية التحديث في أواخر الخمسينيات من قبل علماء وسياسيين من أمريكا الشمالية، كرد فعل تجاه الفشل الأولي للعديد من الوصفات الاقتصادية لخبراء التنمية، حيث تؤكد نظرية التحديث على

(1)-Turkish State Planning Organization.2006. National Rural Development Strategy. State Planning Organization, Prime Ministry, Republic Of Turkey.

(2)- Celebioglu and Dall' erba .2009. *Spatial disparities across the regions of Turkey:*

an exploratory spatial data analysis, The Annals of Regional Science.

(3) - بخاري، عبلة عبدالحمد (2017). التنمية والتخطيط الاقتصادي ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جده . ص2.

(4)- علام، مصطفى شفيق(2017). صعود القطب الاقليمي التركي بين مقتربات التحديث والتبعية، مجلة البيان، القاهرة.ص181.

أهمية التطور السياسي و التقدم وتحسين الوضع الاقتصادي للدول، كما تعترف بالإصلاحات الاجتماعية والثقافية، وتم تعريف نظرية التحديث (Reyes,2001) كنظرية تشير إلى عملية منهجية لتحرك الدول النامية إلى مستوى أكثر تطوراً، ومحور نظرية التحديث هو التغيير الثقافي الموجه نحو المؤسسات والهياكل في البلدان غير الصناعية، وتفسر نظرية التحديث عدم المساواة داخل أو بين الدول من خلال تحديد القيم والنظم والأفكار المختلفة التي تحتفظ بها الدول القومية المختلفة (1).

ويؤكد (Levy.1967) على أنه مع مرور الوقت سوف نشبه بعضنا البعض بصورة متزايدة؛ لأن أنماط التحديث تتحول إلى مجتمعات أكثر تطوراً، والتحديث عملية أوروبية وأميركية، وفي أدبيات التحديث هناك موقف من الرضا عن أوروبا الغربية والولايات المتحدة، حيث ينظر إلى هذه الدول على أنها تتمتع برخاء اقتصادي لا مثيل له فضلاً عن الاستقرار والديمقراطية، بالإضافة إلى ذلك فإن التحديث عملية لا رجعة عنه ولا يمكن إيقاف التحديث، وعندما تتواصل بلدان العالم الثالث مع الغرب، لن تكون قادرة على مقاومة الزخم نحو التحديث، ووفقاً لـ (Coleman.1960) فإن الأنظمة السياسية الحديثة لديها قدرة أكبر على التعامل مع وظيفة الهوية الوطنية والشرعية والمشاركة والتوزيع من الأنظمة السياسية التقليدية النامية(2).

نظرية التبعية (Theory of dependency) : ترى نظرية التبعية أن حالة التخلف هي على وجه التحديد نتيجة لإدماج اقتصادات العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي الذي تهيمن عليه دول الغرب وأمريكا، وتعد الدول النامية وفقاً لهذه النظرية دولاً أسيرة لتنظيم مؤسسات اقتصادية وسياسية جامدة على المستويين المحلي والدولي، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية اقتصادية للعالم المتقدم، وقد حظيت النظريات والنماذج المفسرة للتبعية الدولية خلال السبعينات من القرن العشرين بتأييد كبير، خاصة من قبل مفكري العالم الثالث(3).

تعود جذور نظرية التبعية للاقتصادي البرازيلي Celso Furtado (1920 - 2004) ثم إلى كلٍ من الاقتصادي الأرجنتيني Raul Prebisch (1901 - 1986) والالمانى Sir Hans Singer (1910-2006) ، ومن أبرز مفكري هذه النظرية: الأمريكي Paul Baran (1926-2011)، والأمريكي Andre Gunder Frank (1929-2005)، والمفكر الاقتصادي المصري الأصل سمير أمين (1931 - 2018) وغيرهم(4).

ويشبه فرانك (Frank.1967) النظام الرأسمالي بنسق من الصلات والعلاقات المتبادلة على نطاق العالم أجمع، والذي يتسم بالاحتكار والاستغلال، كما يدل في الوقت ذاته على تطور التخلف، ويضيف أن أفقر فلاح في أبعد قرية في الدول المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأكبر رأسماليي الدول الصناعية المتقدمة، وقد تم تقديم نظرية التبعية كنظرية للتطور تعمل على تحسين نظرية التحديث (Reyes.2001)، فهو يجمع بين عناصر من النظرية الماركسية الجديدة ويعتمد على ثورة الدول المتقدمة، ومحور هذه النظرية هو المجتمع والنظام الاجتماعي، ويسلط الضوء على الاختلافات بين البلدان الإمبريالية في العالم الأول والبلدان النامية، ووفقاً لهذه النظرية فإن نظام العالم الرأسمالي يتسبب في اضطراب في العمل يؤدي إلى الإضرار بالنظام الاقتصادي للبلدان النامية، ويقلل من معدل النمو الاقتصادي، وينهي الزيادة في الدخل مع عدم المساواة، كما أن له تأثيراً سلبياً على رفاهية غالبية الناس ومواردهم، من خلال تطبيق التبعية التجارية(5).

(1)- Giovanni E. Reyes (2001). Four Main Theories OF Development: Modernization, Dependency, Word-System,And Globalization .Nómadas. RevistaCrítica de CienciasSociales y Jurídicas. University of Pittsburgh, USA .

(2)-Bubaker F. Shareia (2015). Theories of Development. *International Journal of Language and Linguistics*.p79-82. Vol. 2, No. 1; March 2015. Libya.

(3) -عبدالرحيم الضرابعه ، عميرات عبد (2004)، *التنمية ومشروع التغريب* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، ص.125-134 .

(4)- بخاري، عبلة عبدالحميد (2017). *التنمية والتخطيط الاقتصادي* ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جده.ص.95.

(5)-Giovanni E. Reyes (2001). Four Main Theories OF Development: Modernization, Dependency, Word-System,And Globalization .Nómadas. RevistaCrítica de CienciasSociales y Jurídicas. University of Pittsburgh, USA .

وظهرت أسس نظرية التبعية في الخمسينيات من القرن الماضي من خلال البحث الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكان (Prebisch) من أكثر الباحثين المؤيدين لها، والنقاط الرئيسية لنموذج بريبيش في توفير ظروف التنمية داخل أي بلد من الضروري التحكم في سعر الصرف النقدي، مع وضع المزيد من التركيز الحكومي على السياسة المالية، وتعزيز دور حكومي أكثر فعالية من حيث التنمية الوطنية، وإنشاء منصة للاستثمار وإعطاء دور تفضيلي لرؤوس الأموال الوطنية، والسماح بدخول رأس المال الخارجي ضمن الأولويات المحددة في الخطط الوطنية للتنمية، وتعزيز عمليات التصنيع المحلي، وتوليد طلب داخلي أكبر من خلال زيادة أجور العاملين، مما سيؤثر بدوره إيجاباً على الطلب الكلي في الأسواق الداخلية، وتطوير تغطية أكثر فعالية للخدمات الاجتماعية المقدمة من الحكومة، لا سيما للقطاعات الفقيرة من أجل تهيئة الظروف التي تجعل هذه القطاعات أكثر قدرة على المنافسة، ووضع استراتيجيات وطنية وفقاً لنموذج استبدال الواردات، وحماية الإنتاج الوطني عن طريق تحديد الحصص والتعريفات في الأسواق الخارجية⁽¹⁾.

وتعد مقترحات نظرية التبعية رفضاً لنظرية التحديث؛ ذلك أن نظرية التحديث تسعى إلى إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في بلدان العالم الثالث دون اهتمام بالخصوصية البنائية والثقافية لهذه البلدان، وأن التنمية هي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجده، ومن أجل إتاحة الفرصة للإرادة الوطنية لممارسة مفعولها في صنع التنمية، وهذه هي الأفكار الأساسية لمدرسة التبعية التي يعبر عنها رموز هذه المدرسة من أمثال Frank بقوله: "العملية التاريخية التي ولدت التخلف في مكان ما هي نفسها التي ولدت التطور في مكان آخر"⁽²⁾.

تركيا بين التحديث والتبعية:

تعد تركيا الكمالية مثلاً جيداً لبحث ماهية التنمية بين التحديث والتبعية؛ حيث عمد أتاتورك وخلفاؤه إلى النأي بتركيا بعيداً عن هويتها الإسلامية باتجاه التغريب Westernization باعتباره منطلقاً للانتقال بتركيا ما بعد العثمانية من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري متحضر، لكن هذا الأمر لم ينتج إلا تغييرات بنوية فروضة فوقياً على قيم وتقاليد المجتمع التركي بعيداً عن هويته الحضارية الإسلامية، من دون أن ينتقل ذلك إلى السياقات الاقتصادية والسياسية السائدة في الغرب، فلم تصبح تركيا الكمالية قوة اقتصادية كبرى، كما لم تصبح ديمقراطيتها وبنيتها السياسية ليبرالية، فسادت الانقلابات العسكرية وهيمن الجيش على الدولة والمجتمع محدثاً الأزمات الاقتصادية على حد سواء، باعتباره حامياً العلمانية وقيم الجمهورية التركية الحديثة⁽³⁾.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002م، تغير تدريجياً المشهد التركي سياسياً واقتصادياً وقبل ذلك ثقافياً واجتماعياً، حيث عمدت تجربة العدالة والتنمية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وبناء الديمقراطية والعلاقة بين الدولة والدين، إلى الانتقال الهادئ من النموذج التحديثي الذي تقوده الدولة ويحميه الجيش بناءً على أفكار كمال أتاتورك التي تقوم على الحداثة بواسطة التغريب الثقافي والعلمانية الراديكالية، إلى نموذج آخر يجمع بين استحقاقات الديمقراطية الانتخابية والعلمانية المتسامحة من جهة، والهوية الوطنية المستندة إلى جذور حضارية إسلامية من جهة أخرى، وإذا كانت التجربة النيوليبرالية التركية التي انطلقت في بداية الثمانينيات من القرن الماضي على يد توجوات أوزال، قد قادت إلى تنمية اقتصادية متسارعة، فإن تجربة حزب العدالة والتنمية قد بنت على تلك النجاحات الاقتصادية وعززتها؛ لتكون بعد 14 عاماً من حكم الحزب، الدعامة الأساسية للنموذج التركي الجديد، ولتصبح تركيا الدولة الإسلامية الوحيدة في المنطقة التي نجحت في بناء اقتصاد تنموي ذاتي مستدام، يقوم على حرية السوق، لا يعتمد على

(1)- Ferraro. Vincent (2008), "Dependency Theory: An Introduction," in The Development Economics Reader, ed. Giorgio Secondi (London: Routledge, 2008), pp 58-64 .

(2)- المحبوب، الأستاذ (2012). *النظريات الاجتماعية وقضايا البيئة*، ص 18-19، منشور على الرابط تاريخ الدخول 2018/8/2 : m5zn.com/newuploads/2012/12/10/doc/m5zn_3fb141a0b80bf7b.doc

(3)- لامة، اشرف علي محمد (2013). *التخلف والتنمية بين نظريات التحديث ونظريات التبعية*، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة الزيتونة، ليبيا. ص 200-221 .

اقتصادات ريعية، وإنما يعتمد على قطاعات إنتاجية حديثة تقوم على التصنيع، من دون أن يصطلي بالآثار السلبية للتحديث من قبيل الارتهاق السياسي للقوى الغربية⁽¹⁾.

ومن ثم فإن جهود العدالة والتنمية في تركيا قد قادت البلاد إلى نموذج جديد أو طريق ثالث تغلب على عيوب نظريات التحديث والتبعية، الذي أكدت على دور العامل الخارجي والاقتصادي خاصة لتفسير واقع التخلف في البلدان النامية، وجاء هذا النموذج وجمع بين أفكار التحديث لبلوغ التنمية المجتمعية الشاملة، ونأى بنفسه عن آثارها السلبية وفقاً لأفكار التبعية، هذا على صعيد المقاربة النظرية لظاهرة الصعود التركي بين التحديث والتبعية⁽²⁾.

مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي التركي:

تعطي المؤشرات الاقتصادية والسكانية والسياسية والعسكرية بمجموعها صورة شاملة عن وضع تركيا عموماً، بينما تعطي المؤشرات الاقتصادية صورة أوضح عن مسار التنمية الشاملة، ويقارب عدد سكان تركيا 80 مليون نسمة، بينهم حوالي 18% كرد، وبمعدل نمو سكاني بلغ حوالي 1.5%، وهي جمهورية ذات نظام برلماني ديمقراطي، يعتمد فيها الاقتصاد على نظام السوق الحر، وشهد الاقتصاد التركي صعوداً قوياً منذ العام 2002 م، مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي التركي في العام 2015 إلى حوالي 900 بليون دولار، وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لبيانات البنك المركزي التركي في الفترة ما بين (2005-2014 م) حوالي 118 بليون دولار، وكان أكبر المستثمرين الأجانب في تركيا على التوالي: هولندا (6.17%)، ألمانيا (7.10%)، بريطانيا (5.4%)، فرنسا (5.6%)، النمسا (6.2%)، إسبانيا (7.5%)، الولايات المتحدة الأمريكية (3.5%)، وتزيد نسبة الاستثمارات الغربية في تركيا عن 85% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽³⁾.

ساهمت الضغوط الاقتصادية التي واجهتها تركيا إلى إبراز الحاجة إلى الإصلاح الإداري والتنمية وتصحيح المسار، فنظرة سريعة على تركيا تظهر صورة الاقتصاد الكلي وكيف كان الاقتصاد يعيش في أزمة مع ارتفاع معدل التضخم المستمر، وعبء لا يحتمل من العجز العام، ووجود واحد من أضعف النظم الاقتصادية في العالم في أواخر القرن الماضي، وفي غضون العشر سنوات الأخيرة منه شهدت تركيا ثلاث من الأزمات المالية الرئيسية، في الأعوام (1994 و 2000 و 2001). وفي عام 2001 واجهت تركيا أعماق ركود اقتصادي منذ عام 1945م، حيث تراجع الاقتصاد بنسبة 9.4%، ونمت النفقات الحكومية بسرعة منذ عام 1995 حيث تضاعفت تقريبا من 22% في عام 1995 إلى 42% في عام 2001، ويرجع النمو في الميزانية الموحدة أساساً إلى الفائدة على النفقات التي فاقت عام 2001 نسبة 52% من الميزانية الموحدة؛ مما يعني أن تركيا في عام 2001 أنفقت أكثر من نصف ميزانيتها الموحدة على مدفوعات الفائدة، والأهم من ذلك كان هناك نمواً حاداً في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 93% في عام (2001) بينما كانت النسبة 57% في عام⁽⁴⁾.

وظهرت العلامة الفارقة والتحول التنموي في تركيا بعد انتخابات (2002م)، ويرجع هذا التحول إلى الصرامة والانضباط في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدها السلطات لمواجهة مختلف الأزمات التي تعترض الاقتصاد التركي، وقد أسهمت هذه السياسات الإصلاحية التي اتخذت برامج جادة في تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي، وتحسن أدائه، والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء، وتحققت الكثير من الانجازات ومنها: القضاء على الفقر المدقع، والجوع، ونسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وكانت نسبة هؤلاء 1.1% في عام 1994 وانخفضت إلى 0.2

(1)- الزقيم، علي (2017). التغييرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (2002 - 2016)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. ص 39-51.

(2) - علام، مصطفى شفيق (2017). صعود القطب الاقليمي التركي بين مقتربات التحديث والتبعية، مجلة البيان، القاهرة. ص 186.

(3)- الخطيب، علاء الدين (2016). السياسة التركية بين الواقع والخيال، بيت السلام السوري، ص5، تاريخ الوصول 2018/6/20:-

<http://www.infosalam.com/wp-content/uploads/2016/12/Turkey>

(4) -Sözen .Süleyman (2012). *Administrative Reforms in Turkey: imperitives, Efforts and Constriints*. Anadolu universities iIktsad iveIdariBilimler Fakültesi.

% في عام 2002 إلى لا شيء في عام 2006. كما انخفضت نسبة فقر الغذاء من 1.35% في عام 2002، إلى 0.48% في عام 2009م، وإلى صفر عام 2015م. وتحقيق استراتيجيات التعليم الابتدائي الشامل، وزيادة الوصول إلى التعليم الجيد على أساس الفرص المتساوية كمحور رئيسي؛ حيث تم تحقيق تطورات هامة في التعليم الابتدائي حتى بلغت نسبة الالتحاق الصافي والمجاني ما يقرب من 100% (1).

ومن الإنجازات التي تحققت أيضاً: تعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال تمكين المرأة وزيادة نصيبها في العمل بأجر في القطاعات غير الزراعية من 17.7% في عام 2000 إلى 26.6% في عام 2015، وهذا ليس فقط بسبب زيادة التحصيل العلمي للإناث وانحدار مستويات الخصوبة مع مرور الوقت، ولكن نتيجة لدعم العمالة بين الإناث، ومنذ عام 2008م أففي أصحاب العمل من اشتراكات الضمان الاجتماعي لفترة محددة من الوقت شريطة توظيفهم عدد من الإناث، كما تم خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 42.7/ بالألف في عام 1998م إلى (9.7 و 7.6) في عامي 2014م و2015م. كما تم خفض معدل وفيات الأمهات لكل 100 000 مولود حي من 132 في عام 1993 إلى 64 في عام 2002، وإلى 15.2 في عام 2014م (2).

كما شهدت الاستدامة البيئية الكثير من الاهتمام، وذلك من خلال زيادة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات في تركيا من حوالي 26.1% في عام 1973 إلى 26.6% في عام 1999 ثم إلى 27.7% في عام 2012م، بينما شهدت انبعاثات غازات الدفيئة بعض الزيادة؛ وأسباب هذا الاتجاه هو النمو الاقتصادي والنمو السكاني، وزيادة الطلب على الطاقة والتصنيع، أما نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب فقد ارتفعت من 95% في عام 2001 إلى 97% في عام 2014؛ بسبب زيادة الاستثمارات في هذا المجال، كما زادت نسبة استخدام أنظمة الصرف الصحي من 75% من سكان البلديات في عام 2001م إلى 91% في عام 2014م، ووسعت تركيا نطاق مساعداتها التنموية إلى الدول النامية من خلال تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية؛ فزادت مساعدات التنمية التركيبية من 85 مليون دولار في عام 2002 إلى 3.6 مليار دولار في عام 2014م، ووصل حجم المساعدات الإنسانية التركيبية عام 2014 إلى حوالي 1,8 مليار دولار (3).

وتميزت الألفية الثالثة بتحسين النمو الاقتصادي العالمي مقارنة بفترة التسعينيات، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل سنوي 4% بين العامين (2000 - 2007) قبل الأزمة المالية العالمية مقارنة بـ (2.7%) خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وحقق الناتج المحلي الإجمالي التركي خلال نفس الفترة نمواً سنوياً وصل إلى (4.9%)، لكنه عاد للانخفاض قليلاً ما بين (2008 - 2015) إلى (4.4%)، ولم تكن تركيا فقط من حقق نمواً أعلى من المعدل العالمي، فالعديد من الدول الصاعدة اقتصادياً حققت نمواً بالناتج المحلي الإجمالي يفوق الذي حققته تركيا، مثل: الصين، والهند، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وفيتنام، وكوريا الجنوبية، وباكستان، وكازاخستان، وإيران، وبقية تركيا تتحرك حول المرتبة الثامنة عشر من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بين دول العالم خلال الفترة (2000 و 2015)، بينما قفزت الصين من المرتبة السادسة في العام 2000م إلى المرتبة الثانية في العام 2015، والهند من المرتبة الخامسة عشر إلى المرتبة الثامنة، وعلى مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقف تركيا متأخرة قليلاً عالمياً، فقد انتقلت من المرتبة 65 في العام 2000 إلى المرتبة 56 في العام 2015 بمتوسط (11524 دولار للفرد)، بينما قفزت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين (2000 و 2015) في الصين من المرتبة 128 إلى 83 بمتوسط (6400 دولار للفرد) (4).

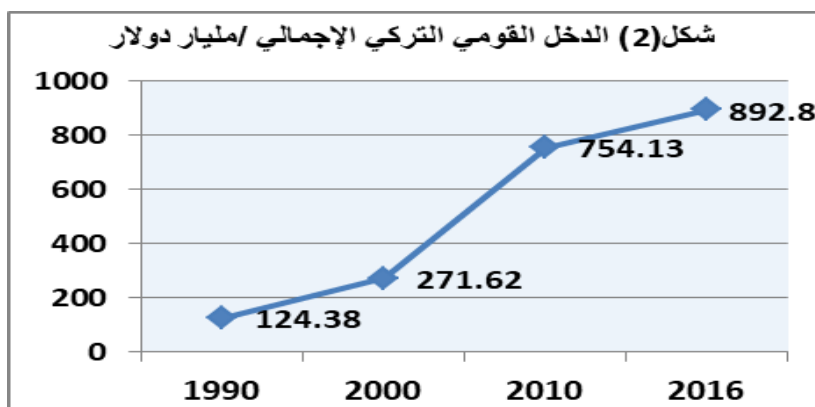
(1)- نصير، احمد وفرحات (2015). تحليل وتقييم تجربة استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة، مجلة ميلاف، المركز الجامعي، عبدالحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر. ص. 109-112.

(2)- (وزارة الصحة التركية، 2015).

(3)- Turkish Ministry of Development Report, 2016.

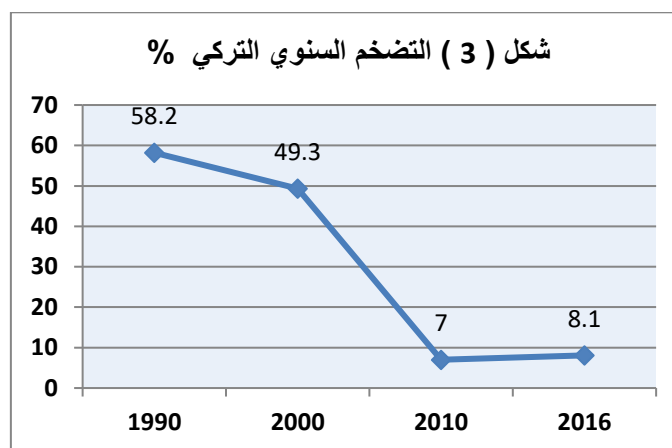
(4)- علام، مصطفى شفيق (2017). صعود القطب الاقليمي التركي بين مقتربات التحديث والتبعية، مجلة البيان، القاهرة. ص 187.

وشهد الدخل القومي الاجمالي التركي نمواً ملحوظاً خلال فترة تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في البلاد كما يتضح من الشكل (2)، ومستوى الدخل القومي وتوزيعه على المواطنين يعتبر من العوامل المهمة التي تحدد مستوى المعيشة للأفراد؛ إذ يرتفع مستوى المعيشة بارتفاع مستوى الدخل القومي⁽¹⁾.



المصدر: (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. 1990-2016)

رافق ذلك تراجع ملحوظ في نسب التضخم كما يتضح من الشكل (3)؛ ويعود ذلك إلى فرض قانون مالي مشدد، تمكنت من خلاله الحكومات المتعاقبة من سد عجز الميزانية بشكل كبير، وتقليل التضخم بنسبة عالية⁽²⁾.



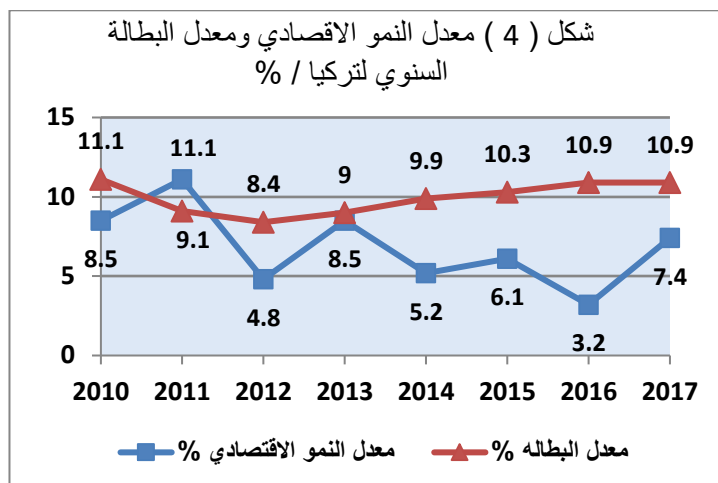
المصدر: (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. 1990-2016)

ونلاحظ نتائج إيجابية للاقتصاد التركي من أبرزها النمو الاقتصادي المستدام على مدار السنوات الماضية باستثناء عام 2016؛ حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى (3.2%) بسبب محاولة الانقلاب الفاشلة كما يتضح من الشكل (4)؛ وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة إلى جانب الإصلاحات الإدارية الجادة.

(1) - سكيك، أشرف بن خليل (2015). محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. ص 17 - 18.

(2) - ابراهيم، مصطفى (2018). التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002، اسطنبول، تركيا. ص 8-11.

وكما ورد في دليل الاستثمار التركي عام (2015) ، فقد أدت الإصلاحات الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي المتبعة إلى أن تصبح تركيا واحدة من أسرع النظم الاقتصادية نمواً في منطقتها. وبناءً على مؤشرات التنمية الواردة في تقرير البنك الدولي فإن معدل البطالة في تركيا يعد متوسط من بين دول العالم، مقلنة بمعدلها في دول الاتحاد الأوروبي (12%)، وفي دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (8%)، وعلى الصعيد العالمي (6%).



المصدر: (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية). (2010-2017)

دور التنمية المحلية في تعزيز مكانة الدولة التركية

تهدف التنمية المحلية إلى صنع بيئة تشاركية تقوي قدرة المؤسسات المحلية الرسمية والخاصة، وتساهم من خلال اللامركزية والديمقراطية في تعزيز دور الإدارة المحلية في تحديد السبيل للنمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وأصبحت التنمية المحلية ذات أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، وقد سعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتركيا عضو فاعل فيها- إلى معالجة العديد من المشاكل التي تواجه المناطق النامية، من خلال دعم نهج التنمية المحلية من القاعدة إلى القمة وصولاً إلى بناء الاستراتيجية الوطنية؛ حيث ساهمت العولمة والتطور التكنولوجي في فتح أسواق جديدة للمنافسة التي لا بد لسياسات التنمية المحلية من استجابة لها⁽¹⁾. ولإظهار دور التنمية المحلية في تعزيز مكانة الدولة التركية وقوتها السياسية جلياً سيتم مناقشته ذلك من عدة محاور، ومن ثم سيتم استعراض جملة من نماذج التنمية المحلية التركية.

محاور التنمية المحلية التركية

ظهرت مبادرات التنمية المحلية بقوة في ثمانينات القرن الماضي في كثير من دول العالم وخاصة في أوروبا، وتم طرحها على نحو متزايد في الجمهورية التركية أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحالي، وهي تشمل تدابير ومبادرات قدمتها مناطق ومدن ومؤسسات محلية وفردية، بالإضافة إلى العديد من البرامج الحكومية الوطنية مصممة للسماح بالمرونة المحلية وصنع القرار، وتوفير دعم السياسات من خلال الشراكة مع المؤسسات المحلية⁽²⁾.

وسيتم مناقشة هذه الشراكة والدور الذي لعبته التنمية المحلية في تعزيز قوة الدولة التركية من خلال عدة محاور وهي: التحول الإداري والدستوري والحكم الرشيد، وبناء الثقة بين الشعب والقيادة التركية، والنجاحات الاقتصادية كعامل مهم ومحفز، وتحليل بعض التطبيقات العملية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية .

أولاً: التحول الإداري والدستوري والحكم الرشيد:

كانت قضية الإصلاح الإداري على أجندة الحكومة التركية على مدار قرنين، وليس هناك شك في أن تركيا شهدت تحولات كبيرة في ذلك من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات الإدارية ضمن ثلاث فئات واسعة: استخدام آليات السوق، وإعادة

(1) - آكلي ، زكية وفريدة كافي(2017). التنمية المحمية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، الجزائر . ص(96 - 99)

(2)- The LEED Programme of the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): Bestpractices IN Local Development(2000).

الهيكلية التنظيمية، والتركيز على الأداء، وتماشيا مع سياسات الديمقراطية الأخيرة بعد 2002 في تركيا، كان إدخال إصلاحات الحكم الرشيد مكون أساسي آخر للإصلاحات الإدارية، الهادفة إلى تحسين الشفافية، والمساءلة والمشاركة داخل الإدارة العامة⁽¹⁾. ومنذ الاعتراف بتركيا كمرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي علم 1999م في هلسنكي، والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي في تنامي، ففي عام 2001م اتخذت تركيا عدداً من الخطوات الهامة من أجل تحقيق معايير كوبنهاغن للعضوية في الاتحاد الأوروبي، والمتضمنة لشروط سياسية واقتصادية وقانونية، والأكثر أهمية من بين هذه المعايير هي المراجعة الرئيسية للدستور، وقد تم تعديل الدستور التركي لتعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإعادة هيكلة المؤسسات الديمقراطية، وقد قامت الحكومة التركية بإعادة هيكلة الإدارة الحكومية العامة استجابة لمتطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

وأصبح مفهوم دولة القانون يخبو بريقه نحو مفهوم جديد هو مفهوم الحكم الرشيد، وأخذت تلبية رفاهية الشعوب تتطلب نوعاً مختلفاً من الحكم ذا أبعاد تنموية، فالحكم الرشيد من وجهة النظر التتموية هو حكم يحقق رفاهية الإنسان، ويتسم بمبادئ: المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون، والفاعلية، والإنصاف⁽³⁾.

وقد ظهرت المنظمات الخاصة غير الحكومية كفاعل نشط في السياسة الإدارية إلى جانب الحكومة التركية، الأمر الذي أدى إلى توسيع مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات العامة، تحقيقاً لمبدأ الحكم الرشيد الذي تعرفه الأمم المتحدة (Good Governance) بأنه ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري و تنموي وتقدمي، أي أنه هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، ومجالس إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، ويتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، ومما عزز فكرة الحكم الرشيد فوز حزب العدالة والتتموية (AKP) في انتخابات 2002، وإنهاء فترة حكومات التحالف، حيث باشرت حكومته في خطة العمل العاجلة واكتسبت قضية الإصلاح الإداري الأولوية، وتم تقديم سلسلة من مشاريع القوانين في إعادة هيكلة الإدارة العامة والحكومات المحلية، والذي تضمن وضع تصور وأضح للسلطات المحلية وسلطات الحكومة المركزية⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

كما صدر قانون إدارة المقاطعات الخاصة في 4 مارس 2005م، فضلاً عن سن قانون البلديات، إيماناً من الحكومة بأن الاستقرار السياسي لا يتأتى إلا من خلال الالتزام بالإصلاح الإداري كضرورة للنجاح الشامل لسياسات الإصلاح، وقد اصطدم هذا التوجه بمعارضة من قبل الأحزاب السياسية المعارضة، والنقابات، والعديد من الأكاديميين والجمعيات المهنية، غير أن الحكومة واصلت برامجها الإصلاحية بالرغم من تلك المعارضة التي تواجهها حتى اليوم، وقد انعكست الممارسات الحكومية إيجاباً - كما يبدو حتى الآن - على التتمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية⁽⁶⁾.

ثانياً: بناء الثقة بين الشعب والقيادة التركبية:

(1)-Sözen. Süleyman(2012). Recent Administrative Reforms in Turkey: APreliminary Assessment.p168-171 .
International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 9; May 2012. Eskişehir, Turkey.

(2) - محمود ، حيدر جاسم محمد(2014). واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ، عمان . ص70 - 75.

(3)- دلة ، سام (2014). من دولة القانون إلى الحكم الرشيد تكامل في الأسس والآليات والهدف، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30، عدد2 ، 2014، ص67- 72.

(4)- محمد، غربي (2011). الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التتمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص 2011، الشلف، الجزائر . ص 371-373.

(5)- عبداللطيف، عادل (2013). الحكم الرشيد: المضمون والتطبيق ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ص 3.

(6)- Hüseyin Gül and Hakan M. Kiris(2015). *Democratic Governance Reforms in Turkey and Their Implications* Department of Public Administration , Süleyman Demirel University , Isparta , Turkey.

جاء فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات بلدية اسطنبول مفاجأة لأحزاب المعارضة التي راھنت على كسبها، خاصة أن تلك الانتخابات التي أجريت عام 2014م جاءت في أعقاب اتهام وزراء في حكومة العدالة والتنمية بالفساد، كما جاءت إثر الخلاف الذي دب بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحليفه السابق فتح الله غولن زعيم حركة (خدمة)⁽¹⁾.

وقد فاز حزب العدالة والتنمية في 49 بلدية من إجمالي البلديات التركية البالغ عددها 81 بلدية، مقارنة بـ 47 بلدية في انتخابات 2009، بما فيها نصف بلديات المدن الثلاثين الكبرى في البلاد، أما حزب الشعب الجمهوري فحصل على 13 بلدية، والحركة القومية وحزب السلام والديموقراطية 8 بلديات لكل منهما، ونادراً ما تتحول انتخابات محلية في بلد ما إلى شأن إقليمي ودولي، وبتداعيات سياسية يمكن أن تمس عموم المنطقة الممتدة بين بحر قزوين شرقاً والمتوسط غرباً، ولم تحز انتخابات محلية في أي بلد على اهتمام إعلامي وسياسي كما حازت الانتخابات المحلية التركية، فانقسم الرأي العام خارج تركيا وداخلها بالدرجة نفسها تقريباً؛ ويعود هذا الاهتمام والانقسام والاستقطاب إلى عوامل أساسية عديدة أهمها: وزن تركيا الإقليمي، والدور البارز الذي تؤديه في معظم ملفات منطقة الشرق الأوسط، وتحول الانتخابات إلى ما يشبه استفتاء على شخص رئيس الحكومة آنذاك (أردوغان)، وبخاصة بعد أن تعهد باعتزال السياسة في حال خسر حزبه البلديات⁽²⁾.

ومع تصاعد الدور التركي إقليمياً ودولياً ظهرت أهمية شخص رئيس الحكومة أردوغان الذي تحول إلى شخصية جدلية في داخل الدولة وخارجها، فقد انقسم الرأي العام المحلي والإقليمي بين من يرى فيه نموذجاً للزعيم السياسي الناجح الذي ارتقى ببلاده إلى المرتبة السابعة عشرة بين الاقتصادات العالمية، وبين من يرى فيه دكتاتوراً يخفي وراء النهج الديمقراطي والتوجه الاقتصادي الليبرالي مشروعاً دينياً مترمماً؛ مما دفع أردوغان إلى تقديم الأدلة على أنه زعيم حزب يدير دولة مؤسسات ديموقراطية، ويحقق نجاحاً في تحديث الدولة اقتصادياً وإدارياً، على الرغم من أنه حزب ذو جذور دينية، وهنا تكمن العلامة الفارقة والتي كانت مثار الجدل، وما كان للانتخابات البلدية أن تحظى بهذا الاهتمام الكبير محلياً وإقليمياً ودولياً، لو أنها جاءت في غير هذا السياق، وقد شكلت هذه الظروف - بحسب اعتقاد خصوم أردوغان - فرصة للقضاء على طموحه في الاستمرار بحكم تركيا عبر انتخابات الرئاسة التي أجريت في حزيران 2018، وخاصة بعد التصويت بالموافقة على النظام الرئاسي وتوسيع صلاحيات الرئيس، الأمر الذي حول تلك الانتخابات المحلية إلى شبه استفتاء على مستقبل أردوغان وحزبه، لكن القول الفصل جاء من الناخب التركي الذي استاء من محاولة العبث الإعلامي بمسار تلك الانتخابات، بهدف الإطاحة بالحزب الحاكم وزعيمه، حينها قرّر الناخب أن يمنح حزب العدالة والتنمية الذي تحقق لتركيا في عهده الاستقرار والازدهار فوزاً غير مسبوق في أي انتخابات محلية، كما عبر هذا الفوز عن الإرادة الشعبية الراضية لجماعة غولن المتمددة في مؤسسات الدولة⁽³⁾.

ثالثاً: النجاحات الاقتصادية العامل الأهم والمحفز:

يعد الاقتصاد حجر الزاوية في الصعود التركي نحو القطبية الإقليمية وفقاً لاستراتيجية حزب العدالة والتنمية الحاكم، حيث حفزت النجاحات الاقتصادية التركية الشعب على التصويت مراراً وتكراراً لصالح الحزب في الانتخابات البلدية والبرلمانية وأخيراً الرئاسية، كما يعد الاقتصاد الداعم الأكبر والمرتكز الرئيس لتثبيت دعائم الدولة التركية كقوة إقليمية رئيسة في الشرق الأوسط؛ حيث يكون الاقتصاد محركها الأبرز لتتبوأ مكانة أحد الدول العشرة الكبار في الاقتصاد الدولي وفقاً لاستراتيجية 2023م التي تحفل بحلولها الدولة التركية بالذكرى المئوية للجمهورية التركية⁽⁴⁾.

(1)- El-Kazaz. Sarah (2015) . *The AKP and the Gülen: The End of a Historic Alliance*.p6-9. Crown Center For Middle East Studies .

(2)- SETA (*Foundation FOR Political, Economic AND Social*). (2014). Turkey's 2014 Local Elections .p11-20. Ankara .Turkiye.

(3)- (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2014 م) .

(4)- سبيتان ، سمير ذياب (2012). *تركيا في عهد رجب طيب أردوغان*، الجنادرية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن . ص 37 – 40.

ويعد مؤشر التنمية البشرية مقياساً متوسطاً لإنجازات التنمية البشرية الأساسية في بلد ما، ونلاحظ من الجدول (1) ارتفاع مؤشر التنمية البشرية التركي HDI من 0.579 إلى 0.791 ، بزيادة قدرها 36.6% ، رافقه ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة بنسبة 11.7 سنة، وزيادة متوسط سنوات التعليم المدرسي 3.5 سنة ، وارتفعت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 6.3 سنوات، وارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنحو 121.2% بين عامي 1990م و2017م، وهو ما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية العالية، ويجعل ترتيبها 64 من أصل 189 دولة وإقليمياً.

جدول (1) مؤشرات التنمية البشرية في تركيا

المصدر : Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update

وبلغ مؤشر التنمية البشرية لسنة 2017 في تركيا عند 0.791، وهو أعلى من المتوسط البالغ 0.757 بالنسبة لبلدان مجموعة

العام	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	سنوات التعليم المتوقعة	متوسط سنوات التعليم المدرسي	الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد (PPP \$ 2011)	قيمة مؤشر التنمية البشرية (HDI)
1990	64.3	8.9	4.5	11,214	0.579
1995	67	9.6	4.8	12,089	0.607
2000	70.0	11.1	5.5	13,656	0.655
2005	72.5	11.9	6.0	16,129	0.690
2010	74.2	13.8	6.7	17,804	0.734
2015	75.5	15.2	7.8	23,125	0.783
2016	75.8	15.2	8.0	23,500	0.787
2017	76.0	15.2	8.0	24,804	0.791

التنمية البشرية العالية، وفوق المتوسط البالغ 0.771 لدول أوروبا وآسيا الوسطى، وهناك بلدان قريبة من تركيا في عام 2017 من حيث تصنيف مبادرة التنمية البشرية، وإلى حد ما في حجم السكان، هما أذربيجان وصربيا اللتان تحملان مؤسراتهما للتنمية البشرية المرتبة (80 و67) على التوالي كما يتضح من الجدول (2)⁽¹⁾.

(¹)-U.N.D.P.2018. United Nations Development Programme.2018. *Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update Briefing note for countries on the 2018 Statistical Update*. Turkey.P 2-3.

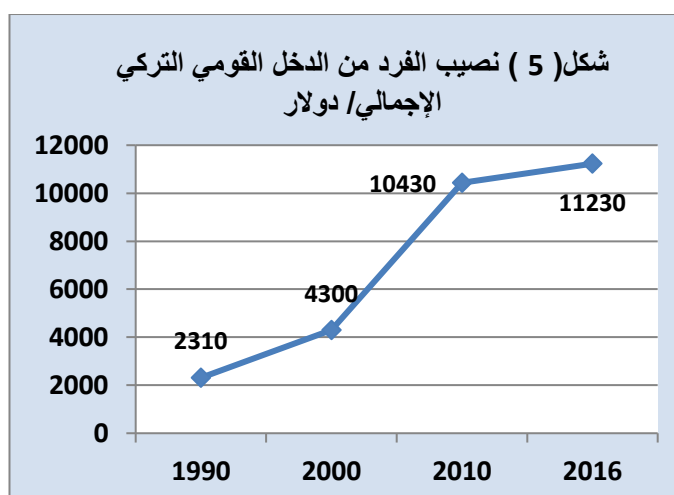
جدول (2) مؤشر التنمية البشرية في تركيا والمؤشرات المكونة لعام 2017 بالنسبة لبلدان ومجموعات مختارة

الدول	قيمة مؤشر التنمية البشرية (HDI)	تصنيف (HDI)	مدة الحياة المتوقعة عند الولادة	سنوات التعليم المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)
تركيا	0.791	64	76.0	15.2	8.0	24,804
أذربيجان	0.757	80	72.1	12.7	10.7	15,600
صربيا	0.787	67	75.3	14.6	11.1	13,019
أوروبا ووسط آسيا	0.771	—	73.4	14.1	10.3	15,331
متوسط دول التنمية البشرية العالية	0.757	—	76.0	14.1	8.2	14,999

المصدر : Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update

وانطلقت تجربة تركيا اقتصادياً من خلال استراتيجية ناجحة دمجت بين أدوات وآليات النظام الاقتصادي الدولي من جهة، والتوجه بثمرات ذلك الدمج نحو الداخل من جهة أخرى؛ من خلال تبني سياسات صارمة لمكافحة الفساد وتجفيف منابعه، وإعادة توزيع الدخل، ودمج المناطق المهمشة في عمليات التنمية؛ فأصبحت تركيا من أسرع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من حيث معدلات النمو السنوي، وارتفع إجمالي متوسط الدخل السنوي للفرد ليتجاوز 10 آلاف دولار أمريكي منذ العام 2012م، بعد أن كان أقل من 3 آلاف دولار عام 2002م، كما ساعد تأسيس الانضباط المالي في تركيا على خفض عجز موازنة البلاد، واعتمدت الحكومة برنامج تقشف صارم في عام 2003 م لخفض التضخم وعجز الموازنة مغلفاً بسياج قيمي من الشفافية والمصادقية⁽¹⁾.

وخلص تقرير البنك الدولي عام (2014) إلى أن تركيا بلرتفاع متوسط دخل الفرد إلى حوالي 11200 دولار/ سنه انسجاماً مع ارتفاع الدخل القومي كما يتضح من الشكل (5) قد أصبحت على عتبة الارتقاء إلى مصاف البلدان موقعة الدخل إذا استمرت معدلات النمو على وتوتها الحالية، ويروي هذا المؤشر قصة هذا النجاح في فترة قياسية. والدروس التي يمكن أن تتعلمها البلدان النامية في التنمية.



المصدر : (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. (1990-2016))

(1)- ابراهيم، مصطفى(2018).التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002 ، اسطنبول ، تركيا. ص 8-11.

وكانت تركيا إحدى أكثر الدول مديونية من بين 64 بلداً لصندوق النقد الدولي، بإجمالي 50 مليار دولار للحكومات التركية المتعاقبة، ونجحت تركيا في تسديد تلك الديون على مدى 11 عامًا، لتصبح تركيا دولة غير مديونة للصندوق منذ 2013 م، وهذه المؤشرات الاقتصادية الايجابية لمسها جميع أفراد الشعب التركي ومكوناته المجتمعية والجغرافية، سواء كانوا من أنصار حزب العدالة والتنمية أم من خصومه، وكانت من أبرز عوامل صمود القيادة واستقرار الدولة التركية، وتجلت ذلك في فشل المحاولة الانقلابية في يوليو 2016 م، الانقلاب الذي رفضته جموع الشعب التركي بكافة أطيافه، والتي ربما تؤذن بميلاد مرحلة جديدة للدولة التركية كقطب إقليمي رئيسي، والانطلاق نحو تعزيز الحكم الرشيد ودولة الرفاه(1).

رابعاً: تطبيقات عملية نحو ترسيخ مبادئ الديمقراطية:

لم يتمكن أي من الأحزاب التركية بعد انتخابات السابع من حزيران 2015 من تشكيل الحكومة؛ بسبب عدم حصول أي من الأحزاب على نسبة في نتائج الانتخابات تخوله تشكيل الحكومة منفرداً، ولما رفضت تلك الأحزاب مشاركة حزب العدالة والتنمية في تشكيل الحكومة إلا بشروط تعجيزية ومرّ خمسة وأربعون يوماً ولم تشكل الحكومة، وهي المدة التي حددها الدستور التركي لتشكيل الحكومة بعد تكليف رئيس الجمهورية لرئيس الحزب الأول في البرلمان بتشكيل الحكومة، وبعد انتهاء المدة المحددة أعاد أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء التركي المكلف مهمة تشكيل الحكومة إلى رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، الذي قرر إعادة الانتخابات البرلمانية بموجب نصّ المادة 116 من الدستور الذي يتيح للرئيس اتخاذ قرار إجراء انتخابات جديدة بعد التشاور مع رئيس البرلمان، في حال إخفاق الحزب المكلف بتشكيل حكومة خلال 45 يوماً من إجراء الانتخابات البرلمانية، على أن تجري إعادة الانتخابات بعد مرور 90 يوماً على صدور القرار، وبناءً على ذلك كلف رئيس الجمهورية زعيم الحزب الأكبر في البرلمان أحمد داود أوغلو بتشكيل حكومة انتخابات من جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان لتتولى شؤون البلاد إلى حين إجراء انتخابات جديدة(2). اعتمد حزب العدالة والتنمية استراتيجية واقعية في حملته الدعائية ارتكزت على أهمية الأمن والاستقرار، وتقديم عود اقتصادية تمس حياة المواطن على نحو مباشر، بدل من التركيز على إنجازات الحزب السابقة والمشاريع العملاقة للدولة التركية التي مازالت قيد الإنشاء، مثل إنشاء أكبر مطار في العالم بإسطنبول، وبناء الجسر المعلق الثالث على البوسفور، وبناء محطات ذرية للطاقة، والطرق السريعة الجديدة، فضلاً عن القطارات الجديدة وغيرها، علاوةً على ذلك وعد الحزب بتحسين أوضاع العمال والموظفين، وأصحاب الدخل المحدود، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وزيادة رواتب المتقاعدين، والمنح الطلابية، وما إلى ذلك من الوعود الاقتصادية التي تمس حياة المواطن مساً مباشراً، والفئات المتوسطة التي تشكل القاعدة الشعبية العريضة من المجتمع التركي(3).

ونتيجة ذلك حقق حزب العدالة والتنمية في انتخابات الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2015م فوزاً يعد من أكبر انتصاراته الانتخابية منذ عام 2002م؛ فقد حصل على 23.7 مليون صوت من إجمالي 48 مليون صوت بنسبة 49.5% من الأصوات، وعلى 317 مقعداً من إجمالي 550 من مقاعد البرلمان التركي، وهي أعلى نسبة يحصل عليها حزب في تاريخ الجمهورية التركية، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات إظهار أحمد داود أوغلو قيادة قوية خلال الأشهر التي أعقبت انتخابات حزيران/ يونيو؛ إذ لم يترك هو وحزبه فراغاً حكومياً، ثم إن أوغلو قام باتخاذ قرارات صارمة لمكافحة الإرهاب، كما قام بتسيير شؤون البلاد، واتخذ التدابير اللازمة تجاه التطورات الخارجية، وبثّ أجواءً من الثقة والاطمئنان لدى المواطن، كما تم التأكيد على أن حكومة حزب العدالة والتنمية قوية وقادرة على تأمين الاستقرار ومواصلة التنمية الشاملة للبلاد، ورافق ذلك إخفاق

(1) - علام، مصطفى شفيق(2017). صعود القطب الاقليمي التركي بين مقترحات التحديث والتبعية، مجلة البيان، القاهرة. ص187.

(2) - دالاي. غالب(2015). انتخابات إعادة التركيّة: المتغيرات والتوقعات، مركز الجزيرة للدراسات؛ (الدستور التركي، 1982، وتعديلاته). ص 3-4.

(3) - Sabri Sayari.(2016). *Back to a Predominant Party System: The November 2015 Snap Election in Turkey*.p274-278. South European Society and Politics.

أحزاب المعارضة في إظهار تحمل مسؤولية إدارة البلاد، فقد دفع تقدّم بعض هذه الأحزاب في الانتخابات، وإحراز بعض المقاعد البرلمانية إلى التصرف بنوع من الغرور، واللامبالاة، واتباع البعض مواقف غير عملية تجاه القضايا الوطنية⁽¹⁾. وأسفرت نتائج الانتخابات عن حكومة حزب واحد قوية ومستقرة لديها خبرة ونشاط، ولديها خطط وبرامج لمستقبل البلاد، وخلفها الإرادة الشعبية القوية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وشكلت الحكومة خلال أيام قليلة، وانطلقت ببرنامج قصير المدى لمئة يوم، وبرنامج متوسطة المدى خمسمئة يوم، لمواجهة التحديات الأمنية والركود الاقتصادي، وإطلاق إصلاحات جديدة تشمل الإصلاحات السياسية والاقتصادية واستكمال المصالحة الداخلية، وتمحورت ملامح السياسة الداخلية حول إجراء حملة جذّبة للإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية، واعتمدت الحكومة خطة لحزمة إصلاحات اقتصادية، وإطلاق ثورة نوعية في الإنتاج، والانتقال إلى الإنتاج التكنولوجي، وتحقيق الوعود بتأمين العدالة الاجتماعية ورفاهية الشرائح المجتمعية الواسعة⁽²⁾.

وأضحت تركيا بعد الانتخابات أقوى مما كانت عليه من قبل، فهي تستطيع الآن البحث في المزيد من الخيارات، ولديها المجال للمناورة والتحدي مدعومةً بشرعيةً داخلية، تخولها فتح آفاق من التعاون الإقليمي والدولي، كل ذلك حدث بعد أن أعطت تركيا درسًا للجميع بشأن أهمية احترام إرادة الشعب من خلال صناديق الاقتراع، بعيداً عن العنف والانقلابات، وفي النهاية الرابح الأكبر هو الشعب التركي والدولة التركية⁽³⁾.

نماذج من التنمية المحلية في الجمهورية التركية

تتكون تركيا من سبع مناطق (مرمرة ، بحر إيجه، البحر الأسود، وسط الأناضول، البحر المتوسط، شرق الأناضول، وجنوب شرق الأناضول) وهي تشكل 81 مقاطعة تستخدم كوحدات إدارية، ويؤثر الموقع الجغرافي للوحدات الإدارية على مستوى الدخل والتعليم فيها، وتميل كفة النمو والتطور لصالح المناطق الغربية من تركيا على حساب المقاطعات الشرقية الأقل تطوراً، وتبين أنّ عدم المساواة في الدخل والخدمات ساهم في الهجرة من الشرق إلى الغرب؛ مما زاد من نسبة التحضر، وهي واحدة من المشاكل الرئيسية للمناطق السبعة في تركيا⁽⁴⁾.

وللد من هذا التفاوت وصولاً لوقف الهجرة نفذت الحكومة التركية برنامجاً اقتصادياً في أبريل (2001) يحتوي على تدابير جديدة لتعزيز الصادرات، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل المالية للشركات، وتحسين نظم الابتكار، وتشجيع رجال الأعمال الجدد. وتم تسليط الضوء على الابتكارات والاستثمارات والصادرات ووضعها في السوق الجديد، ودخلت السياسة الصناعية مناطق تطوير التكنولوجيا (القانون رقم 4691) حيز التنفيذ في (6 يوليو 2001) لتنظيم دعم أنشطة البحث والتطوير كمصادر للابتكارات في الإنتاج، وفي عام 2004م ظهر مفهوم التجمع الصناعي في استراتيجية وأعمال الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة⁽⁵⁾.

وحقق الاقتصاد التركي نمواً واضحاً بين عامي (2002 - 2006) بسبب الهيكلية والإصلاحات بالتوازي مع سياسات الاقتصاد الكلي، وكذلك الظروف الإيجابية في الأسواق الدولية، وانصب التركيز في الفترة (2007 - 2013) على التطوير والتنمية كأولويات إقليمية وقطاعية ووطنية، وإعداد الاستراتيجيات والخطط بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ووكالات التنمية (RDAS)، والمناطق الصناعية المنظمة، وظهر في جوهر هذه السياسات مفهوم مراكز الجذب والقدرة التنافسية والحد من

(1)- العلو، ساشا (2016). تركيا: الانعطاف الخاطفة والتحول الكبير، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا. ص 8-9.

(2)- (المصدر السابق، العلو، 2016، ص 9).

(3)- يلماز ، اوكتاي (2015). الانتخابات البرلمانية التركية : النتائج والتداعيات، مجلة سياسات عربية ،ع117، قطر. ص118-121.

(4)- Celebioglu, F. and Dall'Erba, S. (2009). "Spatial disparities across the regions of Turkey: an exploratory spatial data analysis", The Annals of Regional Sciences 45 (2): 379-400.

(5)- Ateş, S., Erk, N. and Direkçi, T. (2000). *Convergence and Growth within GAP (South Eastern Anatolia Project) Region and Overall Turkey's Regions*. International METU Conference in Economics IV, September 13-16, Ankara, 2000.

الاختلاف الإقليمي كسياسة رئيسية⁽¹⁾، وسيتم الوقوف على عدة نماذج تنموية لعدد من القطاعات الحيوية وهي: نموذج تنمية الحياة الاجتماعية للشعب التركي، نموذج تنمية قطاع الصحة، نموذج تنمية السياحة، ونموذج تنمية صناعة الدفاع والفضاء .

النموذج الاول: تنمية الحياة الاجتماعية

كانت نسبة الفقر في تركيا حوالي 30% حتى عام 2002، وهم المواطنون الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد من قبل الحكومة بمبلغ 4.30 دولار أمريكي في اليوم، ولم يشكل الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية سوى 12% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل عن نصف متوسط ما ينفقه الاتحاد الأوروبي البالغ 25 %، ولم تشكل نفقات المساعدة الاجتماعية للفقراء سوى 5% من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

أدى الأداء الاقتصادي المتوازن واتباع السياسات الاجتماعية التي تستهدف الفقراء في مطلع هذا القرن إلى الحد من الفقر، ومن أهم التغييرات التي حدثت إطلاق برامج المساعدات الاجتماعية، ووضع شروط للمساعدات النقدية، وإصلاح الضمان الاجتماعي، وتطوير قطاع الصحة العامة الوطني، فقد تلقى في مجال الرعاية الصحية أكثر من مليون طفل، واستفاد حوالي 2.2 مليون دعماً في مجال التعليم، وتلقى أطفال المدارس أكثر من 1.3 مليار كتاب مدرسي منذ عام 2003 ضمن برنامج توفير كتب مدرسية جديدة. ويستفيد الآن قرابة مليون طفل من النقل المجاني إلى المدارس. وكان لهذه البرامج الأثر المباشر في خفض نسبة الفقر لتصل إلى 3.7 % عام 2010 ، بعد أن كانت 30 % قبل ثمانية أعوام، وخلال نفس الفترة زادت نسبة المساعدات للفقراء إلى 1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾.

وخلال برنامج التحول الصحي الذي أطلق عام 2003م أصبح سبعة ملايين طالب يحصلون على حليب يومياً مجاناً، ويقدم لجميع الأطفال اللقاح بصورة منتظمة، وتحصل الأمهات والأطفال على الفيتامينات والمعادن مجاناً؛ ونتيجة لتحسن الخدمات الصحية ووفق البيانات الرسمية انخفض معدل وفيات الرضع إلى عشر وفيات لكل 1000 ولادة حية في عام 2010 بعد أن كان 29 وفاة في عام 2003م⁽⁴⁾.

وبالإضافة إلى العناية بالأطفال، والرعاية الصحية بالأمهات، وجودة التعليم، اهتمت الخطط والبرامج بتقديم المساعدة للمجتمعات المحلية، فقد بدأت الحكومة برنامجها الثاني للدعم الاجتماعي في عام 2008 بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان التكامل في البلد، وتنمية المناطق الشرقية وتخليصها من الفقر وإشراكها في الاقتصاد الوطني والحياة السياسية والاجتماعية، وعملت المشاريع على توفير فرص عمل في مناطق الدخل المنخفض، وقدمت الدعم للنساء والشباب ليعبروا عن أنفسهم من خلال إنجازاتهم الثقافية والفنية والرياضية، كل ذلك من أجل تحسين نوعية حياة الأسر التركية العادية، نحو حياة صحية وآمنة وهادئة، وهو المبدأ الذي تنطلق منه التنمية البشرية⁽⁵⁾.

النموذج الثاني: تنمية السياحة

تتمتع الجمهورية التركية بموقع جغرافي متميز على مساحة 780,000 كم²، مع ساحل يبلغ طوله 7200 كم، يشرف على البحر الأسود وبحر مرمرة وبحر إيجه والبحر المتوسط، الأمر الذي أهلها للربط والاتصال بين أوروبا وآسيا جغرافياً وحضارياً، وجعلها مسرحاً لمختلف الحضارات القديمة: الإغريقية، الفارسية، الهلنستية، الرومانية، المسيحية المبكرة، الإسلام المبكر والدولة السلجوقية والعثمانية، وساهم هذا الامتداد بالتنوع الحيوي في أنظمة النباتات والحيوانات، وقد اجتذبت هذه المعالم الطبيعية

(1)- AKSEL ERSOY (2017). *Dynamics AND Drivers OF Turkish Rrgional Development*. unpublished thesis , University of Birmingham.

(2)- ابراهيم، مصطفى(2018)، *التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002*، اسطنبول ، تركيا. ص 8-11.

(3)- المصدر السابق، ابراهيم، مصطفى(2018)، ص.11.

(4) - (تقرير البنك الدولي ،2003) .

(5)- Cevdet Yılmaz (2013), Chapter III: *Engines of Transformation in Development*, Human Development Report, United Nations.

والحضارية المتنوعة اهتمام السياح؛ ونتيجة لذلك شهدت تركيا نمواً سياحياً سريعاً، ومرت عملية تنمية وتطوير السياحة في تركيا في عدة مراحل هي⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: فترة تخطيط الإنتاج والسياحة الموجهة نحو المنتج (1980-1994) بدأت الحكومة التي يقودها الجيش فترة نمو سياحي من خلال سن قانون تشجيع السياحة في عام 1982، بسبب الضرورات الاقتصادية الكلية والأسباب السياسية والدبلوماسية والاجتماعية، ودعمت الحكومات المتعاقبة مستثمري القطاع الخاص والعام للسياحة لزيادة البنية التحتية المادية مثل الفنادق والمطاعم وأنظمة الاتصالات والنقل وغيرها، من خلال النقد والسياسة المالية السخية وسياسات الحوافز، وكان تخطيط السياحة يُنظر إليه على أنه عملية بناء البنية الفارغة للسياحة دون النظر إلى تأثيراتها المختلفة على البيئات الطبيعية والبشرية، ولذ فقد تطورت هذه المرافق عشوائياً، وغالباً ما أضر هذا التطوير بالموارد الطبيعية في الوجهات التي زارها السياح، ووصفت صناعة السياحة التركية في هذه المرحلة بقصر النظر التسويقي والشمولي.

المرحلة الثانية: فترة التخطيط الموجه بالسوق السياحي (1995-2006)، وهنا تحولت تركيا إلى وجهة بديلة منخفضة التكاليف، وكان التخطيط السياحي في تركيا مدفوعاً بالسوق ومنظمي الرحلات الدولية في التسعينيات من القرن العشرين، وأصبح تصميم الحملات الترويجية وتحديد استراتيجيات المنافسة السعرية ضد وجهات مماثلة نشاطاً رئيسياً، ويبدو أن مثل هذا المجال للتخطيط هو قضية عالمية خلال التسعينيات لاسيما في البلدان النامية، وهو الاهتمام بالتسويق بدلاً من التخطيط، وكان التركيز تقليدياً على جذب السياح بدلاً من التخطيط للتطوير المناسب وإدارة التأثيرات الناتجة، وتشير تجربة تطوير السياحة التركية إلى أن التخطيط السياحي كان رد فعل أكثر منه استباقياً خلال تلك الفترة.

المرحلة الثالثة: التخطيط والتنمية المعاصرة للسياحة في تركيا (2007 - 2013م) وهنا اعتمدت تركيا منهج تخطيط سياحي أكثر معاصرة، يقوم على مبدأ الشراكة المجتمعية واستدامة التنمية وتكامل السياحة في النظام الاجتماعي والاقتصادي الأوسع، مستثمرة عوامل الاستقرار والديمقراطية والانفتاح، فطورت منهجها لتخطيط وتنمية السياحة من منظور قصير المدى ومركزي إلى منهج تخطيط طويل الأمد وأكثر شمولية ومرونة واستقلالية وأكثر اهتماماً بالقدرة التنافسية لصناعة السياحة وحماية البيئة.

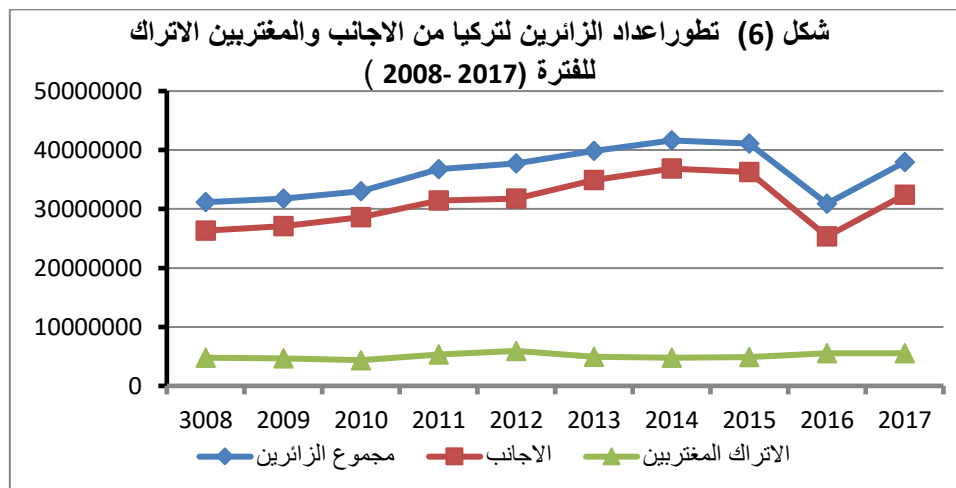
المرحلة الرابعة: التخطيط للجودة والنخبة (2014 - 2018) وتميزت هذه المرحلة بالعمالة الماهرة والمرافق الفاخرة وجودة الخدمة في مجال السياحة، وهي الأهداف الأساسية لهذه الفترة؛ مما يجعل القطاع السياحي التركي ذا علامة تجارية دولية، ويقدم خدمة لمجموعة الدخل المرتفع تمثياً مع الميول العالمية التي يستند فيها الطلب على السياحة إلى الراحة ودوافع المغامرة.

أما بالنسبة إلى مساهمة السياحة في الاقتصاد التركي فتشير البيانات الإحصائية إلى وجود نمو سريع في السياحة التركية من حيث الحجم والقيمة، وفي أعداد السياح الوافدين الدوليين والإيرادات، باعتبار تركيا سادس أكثر الوجهات السياحية إقبالاً في العالم، وبحكم نجاحها في اجتذاب حوالي 38 مليون زائر في عام 2017، يواصل قطاع السياحة النمو بمعدل يفوق سعة الفنادق المجهزة لاستيعاب السياح، وبالرغم من موجة الاستثمارات في السنوات القليلة الماضية فلا يزال هناك مجالاً وافرًا للمشاريع الجديدة، وتقدم مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول إمكانات غير مستغلة لإثراء السياحة الثقافية التي تشهد إقبالاً متزايداً عليها، والممزوج مع الطبيعة والتاريخ والثقافة المميزة للمناطق⁽²⁾.

(1)-Akça.Yaşar(2017). *Tourism Policy in Turkey's Development Plans I*,p203-207. Bartın University. Faculty of Economics and Administrative Sciences. Bartın, Turkey.

(2) - (منظمة الصحة العالمية، تقارير سنوية، 2017).

ونلاحظ في الشكل (6) تطور عدد المسافرين القادمين إلى تركيا حتى تراجع بشكل مفاجئ في عام 2016؛ وذلك بسبب محاولة الانقلاب الفاشل، ثم عاد إلى الصعود في عام 2017، محققاً 38 مليون زائر، منهم 32.4 مليون من الأجانب، ومن المغتربين الأتراك 5.6 مليون.



المصدر : بيانات وزارة السياحة التركية (2008-2017)

وبلغ إجمالي العائدات لمجال السياحة في نفس العام 26 مليار دولار أمريكي، وبحلول نهاية عام 2017م كانت هناك 12856 منشأة مسجلة للإقامة الفندقية، ويتجاوز إجمالي السعة الاستيعابية لهذه المنشآت 1,482,492 سريرًا. ويوجد حاليا 281 مشروعاً قيد الإنشاء من شأنها إضافة 74130 سريرًا مطلوبًا بشكل كبير لسد العجز في هذا المجال⁽¹⁾.

وتعد تركيا من الدول القلائل في العالم والتي تتمتع بسياحة دينية تضم مواقع تخص العديد من الديانات، مع وجود عدد إجمالي يبلغ 316 أثرًا تاريخيًا مقدسًا، منها 167 موقعاً تخص الديانة الإسلامية، ويخص 129 أثرًا الديانة المسيحية، و20 منها للديانة اليهودية، وتُعد أنطاليا المدينة الأكثر تفضيلاً في تركيا استناداً إلى عدد الزوار الأجانب القادمين إليها، وقد بلغ نصيبها من إجمالي نسبة الزائرين من السياح الأجانب 25% في عام 2017، فأنطاليا لديها ما يزيد عن 500 فندق بفتحة (4 و 5) نجوم في مركز المدينة والبلدات المحيطة بها مثل كيمير وبيليك وكاش، كما تضاعف عدد سلاسل ومجموعات الفنادق في تركيا منذ عام 2001 بما يصل اليوم إلى 165، ويصل عدد الفنادق في بعض هذه السلاسل الـ 165 القائمة بتركيا إلى 824 فندقاً، منها 82% مملوكة محلياً، بينما 15% منها مملوكة لأجانب، بينما يوجد 3% تعود ملكيتها لشركاء محليون وأجانب⁽²⁾.

وتمتلك تركيا شريطاً ساحلياً يمتد 7200 كم، يتوزع عليه 454 شاطئاً من الشواطئ الحائزة على شهادة العلم الأزرق؛ فهي تحتل المرتبة الثانية ضمن 38 دولة، ولا يفوقها سوى إسبانيا برصيد 579 من تلك الشواطئ، كما أن هناك أيضاً 22 مرسى للسفن حائز على شهادة العلم الأزرق في تركيا، ويوجد في تركيا 1500 موقع من منتجعات الينابيع الصحية الحارة، بقدرة سعتها الاستيعابية 55140 زائر، وتعد تركيا الأولى أوروبياً وضمن الدول السبع الكبرى في العالم في هذا المجال⁽³⁾.

وتعد منطقة بيليك أكثر مكان مفضل للعب الجولف في تركيا، وصنفت من أشهر المراكز السياحية المقصودة في أوروبا من جانب الرابطة الدولية لمنظمي رحلات الجولف السياحية (IAGTO) في عام 2008، حيث

(1) - (تقارير وزارة السياحة والثقافة التركية، 2017).

(2) - Invest in Turkey. 2017.

(3) - (جمعية السياحة التركية، 2018).

يوجد فيها 15مليوناً للجولف، وبسعة فندقية بلغت 50,000 سرير واجتذبت مليوني سائح، واستناداً إلى أرقام السياحة لعام 2017، قامت (Forbes Travel) بتصنيف أفضل 10 مدن والأكثر زيارةً في العالم، واحتلت اسطنبول المركز السادس، وخطة تركيا الطموحة أن تستقبل 50 مليون سائحاً، وتحقق إيرادات تصل 50 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023م. وتوفر الحكومة التركية العديد من الحوافز مثل تقديم أسعار فائدة منخفضة وفرض معدلات ضرائب منخفضة، واتباع سياسات تهدف إلى إزالة أي حواجز بيروقراطية قد تعيق النمو في قطاع السياحة بشكلٍ حاسم⁽¹⁾.

النموذج الثالث: تنمية قطاع الصحة

كتب (Prof Rifat Atoun) أستاذ ومدير النظم الصحية العالمية في جامعة هارفارد الأميركية، في مجلة (New England Journal of Medicine.2015)، مقال بعنوان تحول النظام الصحي في تركيا: "إن التجربة التركية في إصلاح النظام الصحي أثبتت أن الدول ذات الدخل المتوسط تستطيع تحقيق تغطية صحية شاملة لمواطنيها، معتمدة على مواردها في التغيير والتطوير للنظام الصحي وعلى الخبرات الدولية، لافتاً إلى أن هذه التجربة قد تكون ملهمة للعديد من الدول الأخرى، ولفت إلى أنه عام 2003 أطلقت تركيا عملية إصلاح طموحة لنظامها في الرعاية الصحية ولحماية كافة المواطنين من المخاطر الصحية، وفي غضون عشر سنوات حققت تغطية صحية شاملة وتحسناً ملحوظاً في النتائج"⁽²⁾.

وكان النظام الصحي التركي يعاني الكثير من المشاكل عندما تولى وزير الصحة البروفسور رجب أكداغ منصبه في 18 تشرين الثاني 200م، وكانت المؤشرات الصحية مثل متوسط العمر المتوقع ووفيات الرضع ومستوى الخدمات من بين أسوأ المؤشرات في منظمة الصحة العالمية يرافقها ارتفاع فاتورة النفقات، وكان رضا السكان عن النظام الصحي منخفضاً جداً، وخلال عشر سنوات تطور النظام الصحي من جميع الجوانب وتحسن الأداء بشكل واضح، ومن مؤشرات التحسن الانتقال إلى التأمين الصحي الشامل، وهذه الإنجازات كانت نتيجة عمل جاد وإصلاحات فعالة عالجت العديد من أسباب مشاكل الأداء، وساهم النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا منذ عام 2002، والاستقرار السياسي الذي أعقب ذلك على مساعدة وزارة الصحة في تنفيذ إصلاحاته⁽³⁾.

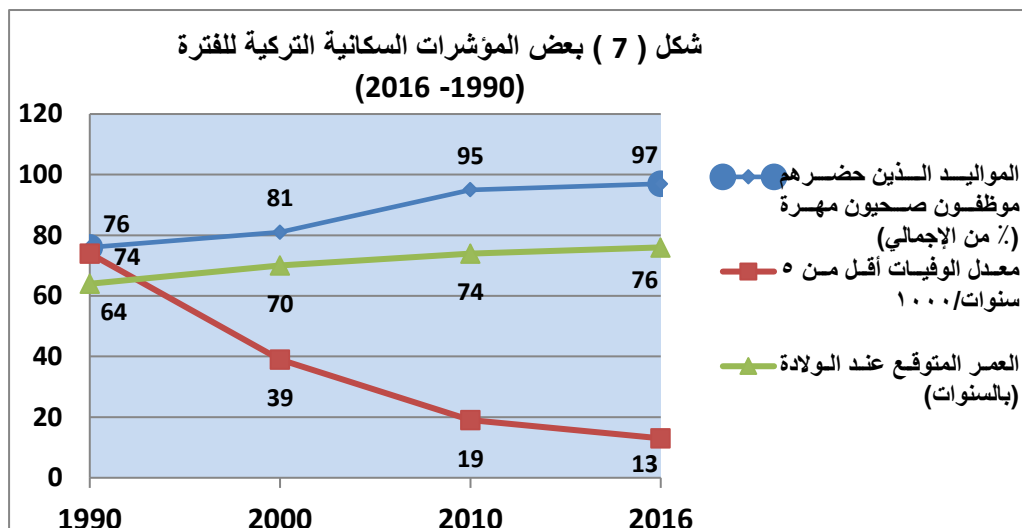
وتحركت وزارة الصحة بسرعة لمعالجة المشاكل التي تواجه القطاع الصحي في تركيا، ونشر خطة حالة الطوارئ التي تحتوي 11 استراتيجية مصممة لتنمية النظام الصحي، ضمن برنامج التحول الصحي (Turkish Health Transformation Program. 2003- 2013)، ويهدف البرنامج إلى تطوير نظام الرعاية الصحية الأولية ووصول نظام التأمين الاجتماعي الموحد للجميع، وتقويته في كل الجوانب (الموارد البشرية، والمعدات، والأدوية، وتكنولوجيا المعلومات) لتحسين كفاءة ونوعية الرعاية الصحية، وبدأ التنفيذ على الفور بطريقة متقنة للغاية، مع إجراء التغييرات السهلة أولاً، مما أسهم في بناء المصداقية واستمرار الدعم السياسي للإصلاحات الأكثر صعوبة والتي كانت تستغرق وقتاً أطول، لكن النهج الاستراتيجي للوزير وفريقه ذهب إلى أبعد من مجرد تسلسل الإصلاحات إلى التخطيط الاستراتيجي الذي لعب دوراً هاماً في نجاح البرنامج HTP، وتركزت أهداف الاستراتيجية على التحول إلى ممارسة طب الأسرة والتركيز بشكل خاص على صحة الأم والطفل ونشر ثقافة الصحة الوقائية، وإعادة هيكلة وزارة الصحة ادارياً ووظيفياً، وتأمين جميع المواطنين في نطاق التغطية الصحية الشاملة، وجمع المؤسسات الصحية تحت كيان

(1) - (تقارير وزارة السياحة والثقافة التركية، 2017).

(2) - Rifat Atoun, M.B(2015) " Transforming Turkey's Health System — Lessons for Universal Coverage ",The New England Journal Of Medicine . October 1, 2015.

(3) -World Health Organization .2012.

واحد، وجعل المستشفيات مستقلة في الشروط المالية والإدارية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الصحة(1). وشهد مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في تركيا ارتفاعاً تدريجياً حتى وصل إلى 76 سنة في عام 2016 كما يتضح من الشكل (7) .



المصدر: (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. 1990-2016)

ونلاحظ أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في تركيا بلغ 13 بالألف للعام 2016، وهو يقترب من معدل الدول المتقدمة البالغ 6 بالألف، في حين وصل المعدل في الدول النامية إلى 47 بالألف، وبلغت نسبة من تلقوا عناية متخصصة عند الولادة 97%، وتعكس قيم هذه المؤشرات المتمثلة في تراجع معدلات الوفيات وارتفاع العمر المتوقع إلى تحسن مستوى الوضع الصحي لسكان في الدولة التركية(2).

ويعود نجاح التخطيط الاستراتيجي للصحة في تركيا للعوامل الآتية: العامل الأول يتعلق بخصائص الخطط الاستراتيجية، والطريقة التي بها أعدت وواقعيتها. وجاءت الاستراتيجية الأولى في برنامج HTP (2003 - 2013 م) قريبة جداً من المواطن وسريعة، وكانت قابلة للتحقيق وذات أهداف توصف بالواقعية والممكنة، وكان لدى الوزارة الملكية الكاملة للخطة، كما باشرت وزارة الصحة بموازاة ذلك بإعداد خطط استراتيجية طويلة المدى، أعدت وفق مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة، وشراكة منظمات الصحة العالمية، تراعي معايير الاستراتيجيات التي وضعت من قبل البلدان ذات الدخل المتوسط أو المرتفع. والعامل الثاني هو أن التخطيط الاستراتيجي كان جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية أوسع تولي إطار الإدارة اهتماماً متساوياً للتنفيذ وللرصد والتقييم، ونتيجة لذلك تم تحويل الخطط إلى إجراءات تم تجربتها واختبارها قبل توسيع نطاقها على المستوى الوطني، علاوة على ذلك لم تقدم فرق المتابعة على أرض الواقع الدعم للجهات المنفذة فحسب، بل قدمت أيضاً التغذية الراجعة مباشرة إلى الإدارة العليا في وزارة الصحة، والتي اتخذت إجراءات لمعالجة المشاكل النظامية(3).

النموذج الرابع: تنمية صناعة الدفاع والفضاء

ساهمت حالة الحرب وعدم الاستقرار في العراق في الأونة الأخيرة والأزمة السورية وتدفق اللاجئين، وظهور فصائل المقاتلين الأكراد المدعومة من الغرب في سوريا والعراق، وإعادة ظهور الأزمة الكردية في الصراع داخل تركيا، وكذلك الانقلاب العسكري في 2016 وما بعده، وضع تركيا في دائرة الضوء مرة أخرى، في ظل هذه الظروف جاءت أهمية تطوير الصناعة الوطنية التركية وخاصة العسكرية منها، ولم تعد تركيا المستورد الأول للأسلحة في العالم كما كانت عليه في التسعينات، والتي

(1)- Akdağ. Recep (2009). *Health Transformation Program in Turkey*. p18-21 . Ministry of Health of Turkey.

(2) - (تقارير البنك الدولي. 2016).

(3)- Anne S. Johansen (2015) . *Strategic planning for health: a case study from Turkey*. World Health Organization.

غالباً ما تخضع تلك الواردات للابتزاز والمساومات السياسية، وكانت تأتي معظم واردات الأسلحة الحديثة من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وإسبانيا وإيطاليا، حينها قال رئيس الوزراء آنذاك داود أوغلو في عام 2015م: "لا يمكن لأمة بدون صناعة دفاعية خاصة بها أن تكسب قضية التحرر"، ولتحقيق ذلك تحاول تركيا إيجاد صيغة لمعادلة القوة الذكية (القوة الناعمة + القوة الصلبة) مع تزايد الأعداء والمنافسين في الداخل والخارج، والذين يمكن أن يشكلوا عامل تهديد للأمن والاستقرار، والذي يعد ركيزة مهمة لاقتصادها ولقوتها الناعمة أيضاً⁽¹⁾.

ومرت التجربة التركية في هذا المجال بمراحل كان أولها تأسيس البنية التحتية لصناعة الدفاع المحلية، وكانت من خلال التعاون والشراكة الإنتاجية مع البلدان والشركات الرائدة على الساحة الدولية، محققة العديد من المشاريع الدفاعية بنجاح مثل السفينة الحربية (MILGEM) ودبابه القتال الرئيسية (ALTAY)، والمروحيات الهجومية عن طريق صناعة الدفاع الوطنية، وبناءً على هذه التجربة المبكرة واصلت تركيا استثماراتها بتحقيق المزيد من المشاريع الوطنية بما في ذلك الطائرات بدون طيار (ANKA)، وطائرات الهجوم الأرضي التركية في تلبية احتياجات القوات المسلحة التركية، كما تعد دولة ذات وزن في سوق الدفاع الدولي الذي تحتدم فيه المنافسة، وتأمل في السنوات المقبلة أن تزداد حصة الصناعة في الأسواق المحلية والخارجية باستكمال مشاريع الدفاع الوطنية الهامة⁽²⁾.

وتُعد تركيا إحدى أكبر الجهات المنفقة على الدفاع في العالم، وقد احتل إنفاق تركيا على الدفاع - والذي بلغ 15 مليار دولار أمريكي في عام 2016 - المرتبة السابعة عشرة كأكبر ميزانيات دفاع في العالم، وازدادت صادرات وفرص التعاون الدولي للشركات التركية؛ حيث ارتفعت صادرات الصناعات الدفاعية من 600 مليون دولار أمريكي في عام 2007 إلى 2 مليار دولار أمريكي في عام 2016 م، وبفضل القدرة الإنتاجية المتقدمة والمؤهلة بلغ حجم الطلبات التي تلقتها الشركات التركية 12 مليار دولار أمريكيًا في عام 2016⁽³⁾.

وعملت تركيا على تنمية البنية التحتية للنقل الجوي من خلال بناء المطارات وتحديث الطائرات، حتى أصبحت مكاناً مثالياً لأنشطة الطيران المدني، فقد ارتفع عدد ركاب الخطوط الجوية التركية من 34 مليون راكب في عام 2004 إلى 193 مليون راكب في عام 2017م، وازداد عدد الطائرات المدنية من 626 إلى 1417 في الفترة بين عامي 2003 إلى 2016، مع زيادة حجم الأسطول الجوي من 162 طائرة إلى 540 طائرة شحن، وخلال نفس الفترة ارتفع حجم أعمال الطيران المدني من 2.2 مليار دولار أمريكيًا إلى 20 مليار دولار أمريكي، وعززت تركيا على وضع نفسها كمركز للطيران المدني، واكتمل مؤخراً بناء مطار جديد في إسطنبول سيكون أكبر مطار في العالم بسعة تبلغ 200 مليون راكب في العام ورحلات جوية إلى ما يقرب من 350 وجهة⁽⁴⁾.

(1)- الرنتيسي، محمود سمير (2016). تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. ص5- 8 .

(2)- Slijper. Frank (2017). *Turkey's Military Build-Up: Arms Transfers and an Emerging Military Industry*. p24-41. PAX . Power Projection.

(3) - Invest in Turkey (2017) :

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/WellnessAndTourism.asp>.

(4)- AKSOY. Cenk and Ömer Osman Dursun (2018). A General Overview OF The Development OF The Civil aviation Sector IN Turkey. p4-13. *Electronic Journal of Social Sciences*. Yaz-2018Cilt:17 Sayı:67 (1060-1076).

النتائج والتوصيات

النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نجملها بما يأتي :

- انتهجت تركيا نمودجا مستقلاً يوازن بين الحداثة والتبعية من خلال الانتقال الهادئ من النموذج التحديثي الذي تقوده الدولة ويحميه الجيش بناءً على أفكار كمال أتاتورك، التي تقوم على الحداثة بواسطة التغريب الثقافي والعلمانية الراديكالية إلى نموذجٍ آخر يجمع بين استحقاقات الديمقراطية الانتخابية والعلمانية المتسامحة من جهة، والهوية الوطنية المستندة إلى جذور حضارية إسلامية من جهة أخرى.
- شهدت تركيا نهضة تنموية شاملة في مطلع القرن الحادي والعشرين، نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري التي اتخذت برامج جادة تبناها حزب العدالة والتنمية الحاكم، تجلت في تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي وتحسن أدائه، فضلاً عن الحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء، فأصبحت تركيا من أسرع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من حيث معدلات النمو السنوي، وارتفع إجمالي متوسط الدخل السنوي للفرد ليتجاوز 12 ألف دولار أمريكي، وتحسن مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشة، وتم القضاء على الفقر وتراجع معدل البطالة والامية.
- تلقف حزب العدالة والتنمية ثقة الشعب التركي في انتخابات 2002، بعد معاناة طويلة جراء الانقلابات العسكرية والأزمات الاقتصادية، بالعمل على استثمار الموارد البشرية والطبيعية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية وسن التشريعات الناضجة للدولة المدنية، وتحقيق رفاه الشعب التركي، واستطاع الحفاظ على هذه الثقة بالتصويت للحزب في الانتخابات البرلمانية والبلدية والرئاسية والتعديلات الدستورية .
- تكمن قوة الدولة التركية في داخلها، وهذا يتجلى في التأكيد على مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية والحرية والعدالة والمساواة ، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وأن الشعب مصدر السلطات في اختيار الرئيس والنواب، وصولاً إلى مرحلة الاستقرار السياسي، ووفقاً لـ (Friedman.2009) فإنّ تركيا في طريقها لتصبح واحدة من الدول الرئيسية في هذا القرن على الرغم من بعض مشاكلها مثل: نظرة الانقسام بين العلمانيين والإسلاميين، والليبراليين، والأترك والأكراد، وكذلك يؤكد(Kaplan.2012) على أن تركيا لديها مرونة عالية نسبياً وقدرة أكبر على التنمية مقارنة بمعظم البلدان في الشرق الأوسط، وتحولت تركيا لتكون واحدة من أكثر دول العالم الإسلامي ديمقراطية وحداثة إن لم تكن أكثرها⁽¹⁾ .
- أصبح الرئيس التركي رجب طيب اردوغان أيقونة الشعب التركي، وقائد حركة التحول التنموية والثقافية خلال العقد الأخير، وأصبحت ظاهرة التقاف الجماهير حول القيادة التركية ممثلة بالرئيس نتيجة الثقة التي نمت وتشكلت بين الرئيس والشعب التركي طوال هذه السنوات أكبر بكثير من أي قائد آخر، وأكثر حتى من الحزب الذي يترأسه، ويتضح ذلك في نتائج انتخابات 2018 م الأخيرة؛ حيث حصل الرئيس اردوغان على نسبة 52% من الأصوات، بينما حصل حزبه على 42% منها، الأمر الذي يضعه أمام تحدٍ مستقبلي يتوجب عليه الاستجابة له.

التوصيات:

- خلصت الدراسة إلى عدة توصيات نجملها بما يأتي :
- للحفاظ على التنمية الشاملة ومكتسباتها على الحكومة التركية العمل على تحصين الجبهة الداخلية، باتخاذ المزيد من التدابير اللازمة، وبناء اقتصاد مستقر، وترسيخ النهج الديمقراطي واستمراره.

(1)-Hüseyin Gül and Hakan M. Kiris(2015). *Democratic Governance Reforms in Turkey and Their Implications*. Department of Public Administration , Süleyman Demirel University , Isparta , Turkey

- لتنمية وتطوير الصناعات المحلية على القطاع العام الاستمرار في تعزيز مبدأ التنافسية، والموازنة بين شرق البلاد وغربها في مشاريع التنمية والاستثمار، ودعم وتشجيع القطاع الخاص كشريك فاعل في عملية التنمية .
- على القيادة التركية اعتماد منهجية تتمتع بالمرونة والانفتاح على كل الأطياف السياسية والمذهبية والعرقية داخل حدود الدولة وامتداداتها الخارجية، وتبني صناعة قيادات جديدة شابة وطموحة تتمتع بالكفاءة والقدرة على الانجاز، وعلى حشد الالتفاف الشعبي حولها على شاکلة النموذج الأردوغاني، وتقديم برامج تضمن الاستقرار والاستمرار في النهضة التنموية والديموقراطية، والاستمرار في مبدأ تصفير المشكلات وخاصة مع دول الجوار.
- على الباحثين إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالتجربة التركية التنموية، وحجم الإنجازات في مختلف القطاعات، وإيفاد المختصين لعقد الدورات، وتبادل البعثات للاطلاع على التجربة عن قرب وتعميمها على الدول العربية والدول النامية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ابراهيم، مصطفى(2018).*التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002*، اسطنبول ، تركيا.
- أكلي ، زكية وفريدة كافي(2017). *التممية المحمية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق*، الجزائر.
- بخاري، عبلة عبدالحميد (2017). *التممية والتخطيط الاقتصادي* ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة .
- البنك الدولي ،(قاعدة بيانات مؤشرات التتمية العالمية 1990-2016). تاريخ الوصول 2018/8/5 على الرابط:-
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT>
<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators>
- جمعية السياحة التركية العربية. تركيا/ <http://tato.org.tr>. تاريخ الوصول 2018/9/1 .
- حجيلة، رحالي وبوخالفه (2012). *التممية : من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر*، المركز الجامعي، جامعة تيبازة ، الجزائر.
- الحسن ،عبد الرحمن محمد(2013). *دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان* ، مجلة الباحث ، السودان .
- الخطيب، علاء الدين (2016). *السياسة التركية بين الواقع والخيال*، بيت السلام السوري ،تاريخ الوصول 2018/6/20:-
<http://www.infosalam.com/wp-content/uploads/2016/12/Turkey>
- دالاي. غالب(2015). *انتخابات الإعادة التركية : المتغيرات والتوقعات*، مركز الجزيرة للدراسات .
- دراسة البنك الدولي القطاعية 'إصلاح قطاع الرعاية الصحية من أجل تحسين القدرة والكفاءة' (التقرير رقم TU-24358). 2003. دستور تركيا الصادر عام 1982 ، وتعديلاته لعام 2011 ، المادة 116.
- دلة ، سام (2014). *من دولة القانون إلى الحكم الرشيد تكامل في الأسس والآليات والهدف*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 30 ع2 ،، 2014 .
- الرنيتيسي، محمود سمير(2016). *تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات*، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- زرقين، عبود واخرون(2013). *نحو استراتيجية تنموية مستقلة للاقتصادات العربية*، مجلة *أبعاد اقتصادية* - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،الجزائر .
- الزيادي ،حسين عليوي (2013). *الدور الجغرافي في تحقيق التتمية المستدامة*، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد 12، جامعة بابل ،العراق .
- الزقيم ،علي(2017). *التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتتمية (2002 - 2016)* ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر .
- زيوش، سعيد(2000). *دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر .

- سبيتان ، سمير نياض (2012). تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .
- سكيك ، أشرف بن خليل (2015). محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة، فلسطين .
- شريف ،محمد عمر(2011). تنمية المجتمع الريفي ، جامعة تكريت، كلية الزراعة ، العراق .
- صالح ،حسن عبدالقادر (2002). التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والاقليمية :دراسة تطبيقية على الوطن العربي. دار وائل ، عمان .
- الطويل، رواء زكي(2008). اثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980 -1995م، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل.
- ظاهر، سعدون شلال ورحمن حسين(2014). فلسفة علم المكان في الجغرافية السياسية،مجلة البحوث الجغرافية عدد(19).
- عبدالحكيم ،عميرات عبد (2004).التنمية ومشروع التعريب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر.
- عبدالعال ، احمد محمد (2011). جغرافية التنمية مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبداللطيف، عادل (2013). الحكم الرشيد: المضمون والتطبيق ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- علام، مصطفى شفيق(2017). صعود القطب الاقليمي التركي بين مقتربات التحديث والتبعية، مجلة البيان، القاهرة.
- العلو، ساشا (2016). تركيا: الانعطاف الخاطفة والتحول الكبير، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.
- علي، عبدالقادر محمد(2016). الموقع الجيوسياسي لتركيا وأهميته الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات.
- العيسوي ، ابراهيم (2001). التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة.
- فايزه، صحراوي (2003). السياسة الخارجية المقارنة:- مدخل مفاهيمي، جامعة ابي بكر، تلمسان ، الجزائر.
- قشوع ، منال محمد نمر(2009). استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين .
- كافي ، مصطفى يوسف (2017).التنمية المستدامة ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- لامه، اشرف علي محمد (2013). التخلف والتنمية بين نظريات التحديث ونظريات التبعية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، جامعة الزيتونة.
- المحبيب ،الاستاذ (2012).النظريات الاجتماعية وقضايا البيئة، منشور على الرابط :
m5zn.com/newuploads/2012/12/10/doc/m5zn_3fb141a0b80bf7b.doc
- محمد ،غربي (2011).الديمقراطية والحكم الرشيد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص 2011، الشلف ،الجزائر .
- محمود ، حيدر جاسم محمد(2014). واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط ، عمان .
- محمود، محمد صدفة (2015). تجربة النهضة البرازيلية ،آراء حول الخليج، ع 100 ، الإمارات .

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي (2014 م)، تركيا: انتخابات محلية برهانات إقليمية ودولية، الدوحة .

منظمة الصحة العالمية، تقارير سنوية، 2017، تاريخ الوصول، 2018/7/28:

<http://www.who.int/countries/tur/aR>

نصير، احمد وفرحات (2015). تحليل وتقييم تجربة استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة، مجلة ميلاف، المركز الجامعي عبدالحفيظ بالصوف ميله، الجزائر .

وزارة السياحة والثقافة التركية، بيانات وزارة السياحة التركية (2008-2017)، تاريخ الوصول 2018/8/10

<http://www.kultur.gov.tr/EN,153018/number-of-arriving-departing-visitors-foreigners-and-ci-.html>

يلماز، اوكتاي (2015). الانتخابات البرلمانية التركية : النتائج و التداعيات، مجلة سياسات عربية، ع117، قطر .

Akça.Yaşar(2017). *Tourism Policy in Turkey's Development Plans I*.p203-207. Bartın University.

Faculty of Economics and Administrative Sciences. Bartın, Turkey.

Akdağ. Recep (2009). *Health Transformation Program in Turkey*.p18-21 . Ministry of Health of Turkey.

Aksel Ersoy (2017). *Dynamics AND Drivers OF Turkish Rrgional Development*. unpublished thesis . University of Birmingham.

Aksoy.Cenk and Dursun(2018). A General Overview OF The Development OF The Civil aviation Sector IN Turkey.p4-13. *Electronic Journal of Social Sciences*. Yaz-2018Cilt:17 Sayı:67 (1060-1076).

Anne S. Johansen (2015) . *Strategic planning for health: a case study from Turkey*. World Health Organization.

Arab Center for Research & Policy Studies) .*Internal Reform in Turkey*(2011Khouli – 7) Doha Institute. Qatar.

Ateş, S., Erk, N. and Direkçi, T. (2000). *Convergence and Growth within GAP (South Eastern Anatolia Project) Region and Overall Turkey's Regions*. International METU Conference in Economics IV, September 13–16, Ankara, 2000 .

Bubaker F. Shareia (2015). Theories of Development. *International Journal of Language and Linguistics*.p79-82. Vol. 2, No. 1; March 2015. Libya.

Celebioglu, F. and Dall'erba, S. (2009). "Spatial disparities across the regions of Turkey: an exploratory spatial data analysis", *The Annals of Regional Sciences* 45 (2): 379-400.

Cevdet Yılmaz (2013), Chapter III: *Engines of Transformation in Development*, Human Development Report, United Nations.

El-Kazaz. Sarah (2015) . *The Akp and the Gülen: The End of a Historic Alliance*.p6-9. Crown Center For Middle East Studies .

Fazal RIZVI(2009) .*Education and Globalization*, University of Illinois at Urbana-Champaign. USA .

Ferraro. Vincent (2008), "*Dependency Theory: An Introduction*," in *The Development Economics Reader*, ed. Giorgio Secondi (London: Routledge, 2008), pp 58-64 .

- Giovanni E. Reyes (2001). *Four Main Theories OF Development: Modernization, Dependency, Word-System,And Globalization*. Nómadas. RevistaCrítica de CienciasSociales y Jurídicas. University of Pittsburgh, USA .
- Hüseyin Gül and Hakan M. Kiris(2015). *Democratic Governance Reforms in Turkey and Their Implications*. Department of Public Administration , Süleyman Demirel University , Isparta , Turkey.
- Invest in Turkey (2017) :
- <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/WellnessAndTourism.asp>.
- <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/DefenseAerospace.aspx>.
- The LEED *Programme of the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): Bestpractices IN Local Development(2000)*.
- http://ec.europa.eu/regional_policy/archive/innovation/innovating/pacts/pdf
- Levy, M. (1967)*Social Patterns and Problems of Modernization*. (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1967), pp. 189-207.
- Report on Turkey's Initial Steps towards the Implementation of the 2030Agenda for Sustainable Development, Ministry of Development, July.(2016)Ankara.
- RifatAtun, M.B(2015) " *Transforming Turkey's Health System — Lessons for Universal Coverage* ",The NEW ENGLAND JOURNAL of MEDICINE . October 1, 2015.
- SabriSayarı.(2016). *Back to a Predominant Party System: The November 2015 Snap Election in Turkey*.p274-278. South European Society and Politics .
- SETA (Foundation FOR Political, Economic AND Social).(2014). *Turkey's 2014 Local Elections* .p11-20. Ankara .Turkiye.
- Slijper. Frank(2017). *Turkey's Military Build-Up: Arms Transfers and an Emerging Military Industry*.p24-41. PAX . Power Projection.
- Sözen .Süleyman (2012). *Administrative Reforms in Turkey:imperitives, Efforts and Constriints*. Anadolu universities iktisad iveIdariBilimler Fakültesi.
- Sözen. Süleyma(2012). *Recent Administrative Reforms in Turkey: APreliminary Assessment*.p168-171 . International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 9; May 2012. Eskişehir, Turkey.
- Turkish State Planning Organization.2006. National Rural Development Strategy. State Planning Organization, Prime Ministry, Republic Of Turkey.
- U.N.D.P.2018. *United Nations Development Programme*.2018. Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update Briefing note for countries on the 2018 Statistical Update. Turkey .P 2-3 .
- World Health Organization(2012). *Successful Health System Reforms: The Case of Turkey*.p13-18. Regional Office For Europe.